

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثلجي الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مالية ومحاسبة

تفعيل دور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من اجل
تحسين نظام الرقابة الداخلية
دراسة ميدانية على عينة من البنوك - بالاغواط -

إشراف: د. طيبي حمزة

إعداد الطالبين :

- كريم بومناد

- عبد الحق محمد دحام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سعيداني محمد السعيد	استا محاضر	رئيسا
حمزة الطيبي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
مخلوفي عزوز	استاذ محاضر	ممتحنا

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

واهله ومن وفى اما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

هذه ثمرة الجهد بفضلته تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين

حفظهما الله

لكل العائلة الكريمة كل باسمه

الى كل أخواتي وإخوتي

الى زملاء الدراسة

الى كل من احبهم قلبي ونسيهم قلمي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد

على

إهداء.....	2
شكر وعرفان.....	2
ملخص الدراسة:.....	Error! Bookmark not defined.
فهرس المحتويات.....	3
مقدمة.....	5
الفصل الأول الاطار النظري للدراسة.....	8
تمهيد:.....	8
المبحث الأول: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.....	9
المطلب الأول: تعريف أهداف التدقيق الداخلي.....	9
المطلب الثاني: أهم المبادئ والمعايير التدقيق الداخلي.....	12
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية.....	27
المبحث الثاني: التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية.....	33
المطلب الأول: تعريف وأهداف التدقيق الخارجي.....	33
المطلب الثاني: أهم معايير ومبادئ التدقيق الخارجي.....	41
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالخارجي.....	50
خلاصة الفصل:.....	55

58	الفصل الثاني الاطار التطبيقي للدراسة
58	تمهيد
59	المبحث الأول: تقديم عام للقطاع البنكي في الجزائر
59	المطلب الأول: نظرة تاريخية للقطاع البنكي في الجزائر
62	المطلب الثاني: هيكلية البنوك العمومية
65	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك
70	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
70	المطلب الأول: تخطيط وتصميم الدراسة
72	المطلب الثاني: أساليب تحليل وقياس ثبات أداة الدراسة
76	المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان وتحليله
76	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة
81	المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة
96	خلاصة الفصل:
97	الخاتمة
99	قائمة المراجع
102	الملاحق

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على تفعيل دور التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من اجل تحسين نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية على عينة من البنوك - بالاغواط - من خلال العمل على التحقق من الفرضيات المقترحة للدراسة حيث كانت العينة من المدققي الداخليين والخارجيين ببнок الاغواط اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي بناء على استمارة مقدمة، كما تم الاعتماد على برنامج spss لتحليل النتائج والتأكد منها وتوصلت الدراسة الى :

- 1- : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير السن.
 - 2- : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الوظيفة.
 - 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الخبرة المهنية.
 - 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية)
- الكلمات المفتاحية: المدقق الداخلي - المدقق الخارجي - التكامل - الرقابة الداخلية

Study summary:

The study aimed to identify the activation of the complementary role between the internal auditor and the external auditor in order to improve the internal control system. A field study on a sample of banks – in Laghouat – by working to verify the hypotheses proposed for the study, where the sample was internal and external auditors in the banks of Laghouat, based on the descriptive approach. The analysis was based on a submitted form, and the SPSS program was relied upon to transmit and verify the results. The study concluded:

- 1-There are no statistically significant differences in the average attitudes of the study sample members towards improving the internal control system due to the age variable.
- 2-There are no statistically significant differences in the average attitudes of the study sample members towards improving the internal control system due to the job variable.
- 3-There are no statistically significant differences in the average attitudes of the study sample members towards improving the internal control system due to the variable of professional experience.

Keywords: internal auditor – external auditor – integration – internal control

مقدمة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسة الاقتصادية، فانتقلت من كونها مؤسسة صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم تتفصل فيها الملكية عن التسيير، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام إلى جملة من الوسائل والتقنيات التي تضمن لأصحاب المؤسسة الحفاظ على أموالهم المستثمرة والاستغلال الأمثل لمواردهم والحد من الأخطاء المحاسبية، والتلاعب. في مقدمة هذه الوسائل يأتي التدقيق الذي يعمل على فحص أنظمة الرقابة، والبيانات، والمستندات، والحسابات، والدفاتر الخاصة بالمشروع.

يجب الإشارة إلى أن التدقيق بشقيه الداخلي، والخارجي حيث يعتبر هذا الأخير كوظيفة تتم عن طريق مدقق خارجي مستقل عن المؤسسة يهدف إلى إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدره المدقق الخارجي في تقرير يبين فيه مدى صحة، وسلامة القوائم المالية من الأخطاء، والغش.

أما التدقيق الداخلي بالرغم من كونه وظيفة حديثة النشأة، إلا أنه عرف تطورا سريعا في مفهومه، وأهدافه، ونطاق فحصه، بحيث لم يعد الوظيفة التي تهتم باكتشاف الأخطاء، والغش، والاختلاسات، بل أصبح دوره هو البحث في تحسين الأداء الكلي لأية مؤسسة، وذلك من خلال فحص، وتقييم الوسائل الرقابية المختلفة، وتقييم السياسات، والإجراءات كذا كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية، ومن ثم فإن التدقيق الداخلي لم يعد مقتصر على العمليات المالية والمحاسبية فقط لكن أصبح يغطي كافة وظائف، وأنشطة، وعمليات المؤسسة من خلال ما سبق يتبين مدى أهمية، وضرورة وجود كل من التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي في المؤسسة نظرا لحاجتها الكبيرة للخدمات التي يقدمانها، ولذلك لا بد من تضافر جهودهما. وتعزيز التعاون، والتنسيق بينهما أثناء تنفيذهما لمهامهما لما لذلك من دور كبير في تحقيق الأهداف بجودة عالية، وحسن تسيير أعمال المؤسسة، وتحقيق أهدافها المنشودة، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو انعكاس العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على تفعيل نظام الرقابة الداخلية؟

ولمعالجة الإشكالية سوف نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التدقيق؟ وفيما تتمثل أهدافه وأهميته؟
- ماذا نقصد بالتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي؟
- ما هي أهم جوانب التكامل بين التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي؟
- كيف يسهم التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في ترقية نظام الرقابة الداخلية؟

لتحليل الموضوع أكثر وتفسير الإشكالية اعتمدنا في دراستنا هذه على الفرضيات التالية:

- التدقيق بشقيه الداخلي والخارجي عملية منظمة، ومنهجية لجمع الأدلة، والقرائن، وتقويمها بشكل موضوعي، يهدف بدوره إلى التأكد من صحة البيانات، ومدى الاعتماد عليها.
- يعتبر كلا من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي آليتان لا يمكن الاستغناء عنها في تقديم خدمات التأكيد والرقابة وبالنمط الذي يحسن من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

أهمية البحث:

تتبع هذه الدراسة من خلال الدور الايجابي للتعاون، والتكامل بين التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي على مستوى ممارسي المهنتين حيث تساهم في زيادة، وتحسين أداء، وكفاءة كل من المدقق الداخلي، والمدقق الخارجي، وتقييم نتائج أعمالهما بجودة عالية

لتمكين الجهات المعنية من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقوية أنظمتها الرقابية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النقاط التالية:

- توضيح أهمية وظيفتي التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي لصالح المؤسسة.
- توضيح مفهوم العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، ومدى أهميتهما بالنسبة لعمل كل من المدقق الداخلي، والمدقق الخارجي.
- التعرف على أهم أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي.

أسباب اختيار الموضوع:

أ) الأسباب الذاتية:

- موضوع البحث له علاقة بتخصصنا.
- ميولنا إلى البحث في هذا الموضوع، ومحاولة الإلمام بجميع جوانبه.
- تقديم مرجع وفائدة علمية يستفيد منها ذوي الاختصاص في هذا المجال.

ب) الأسباب الموضوعية:

- إبراز الدور الفعال للتدقيق بنوعيه الداخلي، والخارجي في التقليل من الأخطاء، ومحاولة الحد من الغش، والتلاعب.
- الأهمية الكبيرة لموضوع التكامل بين التدقيق الداخلي، والخارجي.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الموضوع، وحساسيته.
- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.
- ضيق الوقت بسبب البحث عن المصادر والدراسات السابقة.

- عدم الحصول على المعلومات الكافية في البحث.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات، وإثبات؛ أو نفي الفرضيات، ولتحقيق أهداف البحث اعتمدت دراستنا على المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي للتدقيق، ومن ثم اعتمدنا على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي من أجل توضيح، وفهم الإطار النظري، والعملية الذي يقوم عليه التكامل بين التدقيق الخارجي، والتدقيق الداخلي من معايير، وطرق ممارسة هذه المهنة.

الدراسات السابقة:

لقد شمل هذا الموضوع على أهمية بالغة من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع بصفة كاملة؛ أو جزئية، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

ـ شاشور مختاريه (2016-2017). تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة. مذكرة تخرج مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر

عالجت الباحثة في مذكرتها الإشكالية التالية: " كيفية سعي محافظ الحسابات دوما لتحقيق فعالية المؤسسة، وتحسين أدائها أمام منافسيها، حيث يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية، وضمان التوافق مع المعايير المهنية للتدقيق، مما يبعث المزيد من الثقة في المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم لدى مستخدميها، وللوصول إلى تكوين، وإبداء هذا الرأي فإن المدقق يبدأ عمله بدراسة نظام الرقابة الداخلية، وباعتبار هذا النظام أي مؤسسة م ن النظم الرئيسية، والهامة التي يعتمد عليها المدقق الخارجي في مجال تحديد الخطوات الأساسية لبرنامج مراجعته من حيث التفصيل؛ أو الإجمال، وتحديد نطاق عمل المدقق، ويعتمد ذلك على مدى قوة؛ أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ولذلك يعتبر قيام المدقق بتقييم هذا النظام لتحديد مدى قوته؛ أو ضعفه من المهام الرئيسية التي يبدأ بها المدقق برنامج عمله داخل المؤسسة، لتنتهي عملية المراجعة بتقرير

يبلور فيه المراجع الخارجي نتائج عمليتي الفحص، والتحقيق، حيث يبين فيه المدقق رأيه في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي، وبيان العمليات التي قامت بها المؤسسة بصورة سليمة، وعادلة، ويقدم إلى المهتمين داخل المؤسسة، وخارجها.

بلعربي سارة (2016-2017). التكامل الوظيفي بين التدقيق الداخلي والخارجي. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر

عالجت الباحثة في مذكرتها الإشكالية التالية: فيما تكمن العلاقة الوظيفية للتكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي؟ بالإضافة إلى نشأة، وتطور التدقيق بشقيه الداخلي، والخارجي، وظهور المؤسسات التي تمنح أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها، وحقوقها، كذلك سعي كل من المدقق الداخلي، والمدقق الخارجي من خلال تنفيذ كل منهما لمهمته يسعى إلى جمع الأدلة، والقرائن الكافية لإصدار حكمه العادل عن وضعية المؤسسة، بالإضافة إلى النتائج، والتوصيات التي من شأنها رفع كفاءة، وجودة أعمال التدقيق، كذلك مساعدة المؤسسة على تطويرها، واستمراريتها، وتحقيق أهدافها المرجوة

عبيد رجعي (2013-2014). دور المراجع في تقييم عمل المراجع الداخلي وفق متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 610، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

عالج الباحث في مذكرته دور المراجع الخارجي في تقييم عمل المراجع الداخلي وفق متطلبات المعيار الدولي للمراجعة، كذلك ضرورة التناسق بين المراجع الخارجي، والمراجع الداخلي، وهذا لزيادة الفعالية بينهما، وتكوين مجموعة متكاملة تساهم في إعطاء للمراجعة مصداقية، وشفافية عالية، وكبيرة من خلال حرص محافظي الحسابات على تطوير كفاءتهم

العلمية، ومهارتهم العملية، وهذا من خلال مشاركتهم في المنتديات، والمؤتمرات التي تعقدها الجهات المهنية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية من خلال التطرق الى تعريف أهداف التدقيق الداخلي وأهم المبادئ والمعايير التدقيق الداخلي وعلاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية من خلال التطرق الى تعريف وأهداف التدقيق الخارجي وفي المطلب الثاني: أهم معايير ومبادئ التدقيق الخارجي وفي المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالخارجي

الفصل الثاني الجانب التطبيقي في بنك البركة الجزائري

المبحث الأول: تقديم عام للقطاع البنكي في الجزائر من خلال التطرق الى نظرة تاريخية للقطاع البنكي في الجزائر والى هيكل البنوك العمومية والى الهيكل التنظيمي للبنوك

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية تم التطرق الى تخطيط وتصميم الدراسة والى أساليب تحليل وقياس ثبات أداة الدراسة والى عرض نتائج الاستبيان وتحليله من خلال خصائص عينة الدراسة عرض نتائج الدراسة .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

نشأ التدقيق، وتطور نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي يقدمها، فالتدقيق بشكل عام يهدف إلى التحقق من صحة، وسلامة البيانات المالية، الإدارية، والتشغيلية للمؤسسة، ومدى التزام الموظفين داخلها بتطبيق السياسات، والقواعد الموضوعة لتسيير نشاطاتها، والمبادئ المحاسبية المعمول بها، والمقبولة عموماً بغرض تفادي حدوث الأخطاء، وحماية ممتلكاتها من الاختلاس، والتلاعب، والغش. وقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق بكل أنواعه الداخلي لمساعدة إدارة المؤسسة على حسن إدارتها، وتسييرها من خلال قيام المدقق الداخلي بالتقييم، والفحص المستمر للأنشطة الداخلية للمؤسسة، وتحديد مدى كفاءة الأنظمة، والعاملين، ومن ثم رفع تقرير عن ذلك، وعرضه على الإدارة المعنية. والخارجي بهدف طمأنة الملاك على حسن تسيير مؤسساتهم، ومدى صدق المعلومات المالية المقدمة من جهة، وطمأنة الأطراف الخارجية المستخدمة لهذه المعلومات على مدى عدالتها، وشموليبتها من جهة أخرى.

المبحث الأول: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية

سننظر من خلال هذا المبحث إلى تعريف وأهم معايير التدقيق الداخلي، وعلاقة ذلك بفعالية نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: تعريف أهداف التدقيق الداخلي

أولاً: تعريف التدقيق الداخلي

قبل الخوض في تعريف التدقيق الداخلي نبدأ بتعريف التدقيق حيث عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنه " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.¹ "

كما عرف التدقيق على أنه " عبارة عن اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج المؤسسة.² "

¹ أقاسم عمر، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سن أولى ماستر، تخصصي تدقيق ومراقبة التسيير وجباية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 7 .

² بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا - سطيف - الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمق، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، 2010-2011، ص 5.

عرف التدقيق على " أنه فحص انتقادي معد للتحقق من أن نشاط المؤسسة مترجم بمصادقية في القوائم السنوية ومطابق لمتانة التنظيم وهو مجموعة الإجراءات القانونية المراقبة لأداء أهداف المشروع.¹ "

1-1 تعريف التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل، موضوعي، يهدف لتأدية خدمات التوكيد والأنشطة الاستشارية المختلفة وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة. وهو يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها يساهم هذا النشاط من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم في تقويم وتحسن فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة

أي أن المحاسب يبدأ بتسجيل العمليات المحاسبية بدفتر اليومية معتمدا على المستندات المؤيدة لتلك العمليات ثم يقوم بترحيل تلك القيود اليومية إلى حساباتها بدفتر أو دفاتر الأستاذ المساعدة فيكون بذلك قد قام بالترحيل والتبويب. فيما يبدأ عمل المدقق الداخلي بتحليل ما حوته تلك القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وعدالة تصويرها للواقع. ومن أجل هذا، يعود لمطابقة تلك البيانات مع الدفاتر والسجلات، كما يعود إلى المستندات المؤيدة لما هو مسجل بتلك الدفاتر والسجلات وربما يؤدي الأمر إلى تعدي نطاق المشروع بحثا وراء دليل أو قرينة فبعض الكتاب يدعون بان التدقيق هو فرع من المحاسبة إلا أنهما مختلفان ولكن بينهما علاقة قوية، إذ إن المحاسبة تمثل إجراءات جمع وتصنيف وقيد المعلومات المالية لأغراض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة نفسها لأغراض اتخاذ القرارات ومن قبل إدارة هذه المؤسسة أو من قبل الأطراف الأخرى ، وعلى سبيل المثال المستثمرين² .

¹ Reda Khalassi, L'AUDIT INTERNE –AUDIT OPERATIONNEL– Technique ,Méthodologie ,Contrôle interne, 3ème, Houma édition, Alger, p22

² أقاسم عمر، المرجع السابق، ص 15.

عرف المجمع العربي للمحاسبين أ التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه "فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة

لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها¹

1-2 أهداف التدقيق الداخلي:

هدف الحماية:

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقا لكل من:

- سياسات الشركة
- الإجراءات المحاسبية
- نظم الضبط الداخلي
- سجلات المنشأة
- قيم المنشأة

هدف البناء والتطوير:

يعني اقتراح الخطوات المناسبة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة(الانحراف) وتقديم النصح لإدارة²:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية؛

¹ المجمع العربي للمحاسبين أ، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان: المجمع العربي للمحاسبين. 2001، ص 227.

² شيراز محمد خضر، التدقيق الداخلي، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ص ص: 5-6.

- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول؛
- اقتراح بتحسين وتطوير الأداء.

فالهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم بقيام المدقق الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تتم مراجعتها قصد إدخال التحسينات والتصحيحات اللازمة لضمان الأداء الأمثل.

المطلب الثاني: أهم المبادئ والمعايير التدقيق الداخلي

1- مبادئ المعايير الدولية للتدقيق الداخلي:

المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي هي متطلبات إلزامية قائمة على المبادئ وتتضمن بيانات المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وكذلك لتقييم فعالية الأداء، والتي يمكن تطبيقها دوليًا على المستويين الفردي والتنظيمي.

يتم فصل هيكل هذه المعايير بين معايير السمات والأداء. تشمل معايير السمات سمات الأفراد والمنظمات المشاركة في التدقيق الداخلي. من ناحية أخرى، تحدد معايير الأداء طبيعة التدقيق الداخلي وبالتالي يمكن قياس معايير الجودة التي يتم قياسها مع أداء هذه الخدمات. علاوة على ذلك، يتم إصدار معايير السمة والأداء أيضًا لتطبيقها على جميع خدمات التدقيق الداخلي.

مدونة أخلاقيات التدقيق الداخلي هي مجموعة من المبادئ التي توجه سلوك محترفي التدقيق الداخلي. تعزز هذه المبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة في أداء وظائف التدقيق الداخلي. تحدد مدونة الأخلاقيات أيضًا التوقعات حول كيفية تصرف المدققين الداخليين في العلاقات مع أصحاب المصلحة والعملاء وأصحاب العمل.¹

¹ Reda Khalassi, L'AUDIT INTERNE –AUDIT OPERATIONNEL– Technique, op.cit. , p22

تستند مدونة أخلاقيات التدقيق الداخلي إلى المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، والتي وضعها معهد المدققين الداخليين (IIA) معهد المدققين الداخليين (IIA) هو منظمة مهنية عالمية لمتخصصي التدقيق الداخلي. تحدد المعايير المتطلبات الأخلاقية والمهنية للمدققين الداخليين.

تتكون مدونة أخلاقيات المدققين الداخليين من أربعة مبادئ: النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة. تم تصميم هذه المبادئ لتعزيز السلوك الأخلاقي والجدارة بالثقة في أداء وظائف التدقيق الداخلي.

- **النزاهة:** يجب أن يكون المدققون الداخليون صادقين وصادقين في تعاملاتهم مع أصحاب المصلحة والعملاء وأصحاب العمل. يجب عليهم الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والحفاظ على موقف الموضوعية في عملهم.

- **الموضوعية:** يجب أن يكون المدققون الداخليون محايدون وموضوعيين في تقييمهم للمنظمات والموظفين الأفراد. يجب ألا يسمحوا لمصالحهم الشخصية بالتأثير على أحكامهم أو قراراتهم.

- **السرية:** يجب على المدققين احترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق عملهم. يجب عليهم عدم إفشاء المعلومات السرية لأي شخص خارج المنظمة ما لم يأذن لهم صاحب العمل بذلك¹.

- **الكفاءة:** يجب أن يمتلك المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لأداء عملهم بفعالية. يجب عليهم مواكبة التطورات الجديدة في تقنيات وممارسات التدقيق الداخلي².

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152750001752061.pdf> شهود يوم الأربعاء 2023/05/3 على

2- مبادئ أخرى للتدقيق الداخلي:

- يتوافق مع استراتيجيات وأهداف ومخاطر المنظم
- أن يكون في وضع مناسب وموارد كافية.
- يوضح الجودة والتحسين المستمر.
- يتواصل بشكل فعال.
- يوفر ضماناً قائماً على المخاطر.
- ملية استباقية، تركز على المستقبل.
- يعزز التحسين التنظيمي.

تساعد هذه المبادئ على التأكد من أن محترفي التدقيق الداخلي جديرون بالثقة وموثوقون في عملهم. بالإضافة إلى ذلك، تحدد مدونة الأخلاقيات التوقعات حول كيفية تصرف المدققين الداخليين في العلاقات مع أصحاب المصلحة والعملاء وأصحاب العمل.

3- أهم المعايير التي تنظم التدقيق الداخلي:

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح مؤسسات تختلف من ناحية الأهداف والتعقيد والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها. ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة، فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل أمراً أساسياً لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم. حيث يتمثل الغرض من المعايير:

- توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
- توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة

المضافة.¹

¹ بوبكر عميروش، المرجع السابق، ص 12.

- إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة
- المعايير هي مجموعة من المتطلبات الإلزامية المستندة إلى المبادئ، وتتألف من:
 - تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ولتقييم فعالية الأداء، وهي متطلبات واجبة التطبيق دولي أعلى مستوى المؤسسات والأفراد على السواء.
 - تفسيرات توضح المصطلحات والمفاهيم الواردة في المعايير.
- إن المعايير ومبادئ أخلاقيات المهنة، تحتوي على جميع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي، وبناءً على ذلك فإن التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة وبالمعايير يعتبر تقيّداً بجميع العناصر الإلزامية للإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي.
- وتستخدم المعايير عبارات كما هي محددة في قائمة المسطحات. ومن الضروري اعتماد التفسيرات المحددة في قائمة المصطلحات لفهم وتطبيق المعايير بشكل سليم. وعلى وجه التحديد تستخدم المعايير كلمة "يجب" عند ذكر متطلبات واجبة التنفيذ بلا قيد أو شرط، في حين أنها تستخدم كلمة "ينبغي" عند ذكر متطلبات يتوقع الوفاء بها ما لم تبرز الظروف ضرورة
- الانحراف عنها استناداً إلى حكم أو رأي مهني سليم.
- تتألف المعايير من الأقسام الأساسية التالية:
 - معايير الخصائص ومعايير الأداء.
 - معايير الخصائص تحدد الخصائص التي يجب توفرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي.

ومعايير الأداء تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدّد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدّمة، هذا وتُطبّق معايير الخصائص ومعايير الأداء على جميع خدمات التدقيق الداخلي¹

1000- معايير الخصائص الغرض، والسلطة، والمسؤولية:

يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي ومع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي) المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي. ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بتدقيق دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

1000ت.1- يجب تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية التي تقدّم إلى المؤسسة تحديداً واضحاً في ميثاق التدقيق الداخلي. وإذا كانت الخدمات التأكيدية تقدم إلى جهات خارج المؤسسة فيجب أيضاً تحديد طبيعتها في ميثاق التدقيق الداخلي.

1000أ.1- يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية في ميثاق التدقيق الداخلي.

التفسير: إن ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي. كما أن ميثاق التدقيق الداخلي يحدد الموقع الوظيفي لنشاط التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة بما في ذلك طبيعة علاقة التبعية الوظيفية التي تربط بين الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، ويحدد حق الوصول والإطلاع على السجلات، والوصول إلى الموظفين، والأصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق، كما يحدد نطاق عمل أنشطة التدقيق الداخلي. وتقع مهمة الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي على عاتق مجلس الإدارة.²

¹ شيراز محمد خضر، المرجع السابق، ص 8.

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152750001752061.pdf> شهود يوم الأربعاء 2023/05/3 على

1010- الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي:

يجب الإقرار بالطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق. الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي. كما ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشة رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية

1100- الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

التفسير: الاستقلالية هي التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي أو الرئيس التنفيذي للتدقيق على تنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو غير متحيّز. ولكي يتسنى تحقيق درجة الاستقلالية اللازمة للأداء الفعال لمسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود إلى الإدارة العليا ومجلساً لإدارة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطوط التبعية المزدوجة للتدقيق الداخلي مع الإدارة ومجلس الإدارة. ويجب أن تتم إدارة الأمور التي تهدد الاستقلالية على مستوى المدقق الداخلي منفرداً وعلى مستوى مهمات التدقيق، وعلى المستويين الوظيفي والتنظيمي

1110- الاستقلالية التنظيمية:

يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابع المستوى تنظيمي في المؤسسة يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته على أكمل وجه. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل.¹

التفسير: تتحقق الاستقلالية التنظيمية فعلياً حين يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً من الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة. من أمثلة تلك التبعية الوظيفية لمجلس الإدارة قيام مجلس الإدارة بما يلي:

- المصادقة على ميثاق التدقيق.
 - المصادقة على خطة التدقيق الداخلي المبنية على أساس تقييم المخاطر.
 - المصادقة على موازنة التدقيق الداخلي وخطة الموارد الخاصة به.
 - تلقّي التبليغات والتقارير من الرئيس التنفيذي للتدقيق أداء نشاط التدقيق الداخلي في ما يتعلق بالخطة الموضوعية له وغير ذلك من المسائل الأخرى.
 - المصادقة على القرارات المتعلقة بتعيين وعزل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
 - المصادقة على راتب ومكافآت الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- طلب المعلومات المناسبة من الإدارة والرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لتحديد ما إذا كانت هناك أي قيود غير ملائمة على موارد نشاط التدقيق الداخلي أو على نطاق عمله.

1111- التفاعل المباشر مع المجلس:

يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ويتفاعل بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة.

1112- دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي:

عندما يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أي أدوار أو مسؤوليات تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، أو عندما يتوقع أن يصبح لديه مثل هذه الأدوار، فيجب أخذ الاحتياطات اللازمة للحد من حجم تأثيرها السلبي على الاستقلالية والموضوعية.¹

1120- الموضوعية الفردية:

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالنزاهة وعدم التحيز، وأن يجتنبوا أي تضارب في المصالح

التفسير : تضارب المصالح هو موقف معين يكون فيه لدى المدقق الداخلي والذي من المفترض أنه موضع ثقة - مصالح مهنية أو شخصية متنافسة. وهذه المصالح المتنافسة يمكن أن تجعل من الصعب على المدقق الداخلي أن يؤدي واجباته بشكل عادل وغير منحاز. ويمكن أن يكون تضارب المصالح موجوداً حتى وإن لم يترتب عنه أي تصرف غير أخلاقي أو غير سليم. كذلك فإن تضارب المصالح يمكن أن ينتج عنه مظهر غير لائق يكون من شأنه أن يتسبب في إضعاف الثقة في التدقيق الداخلي ونشاط التدقيق الداخلي ومهنة التدقيق الداخلي ككل. كما أن تضارب المصالح يمكن أن يضعف قدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته بصفة موضوعية.

1200- المهارة والعناية المهنية اللازمة:

يجب إنجاز مهمّات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة:

يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم. ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به.

التفسير: المهارة مصطلح شامل يشير إلى المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوب توفّرها لدى المدققين الداخليين لتنفيذ مسؤولياتهم المهنية بفعالية. وتشمل المهارة مراعاة الأنشطة الحالية، والاتجاهات، والمواضيع الجديدة الناشئة، بما يمكن المدققين الداخليين من تقديم المشورة والتوصيات الملائمة. المدققون الداخليون مدعوون لإثبات مهاراتهم من خلال الحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد

والشهادات الأخرى المشابهة التي تقدمها جمعية المدققين الداخليين والمؤسسات المهنية الأخرى المناسبة¹.

1300 - برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

التفسير: يتم تصميم برنامج تأكيد وتحسين الجودة للتمكن من تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع المعايير، وتقييم ما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون مبادئ أخلاقيات المهنة. ويتضمن هذا البرنامج أيضا تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين المتاحة فيه. وينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشجع عملية الإشراف من قبل مجلس الإدارة في برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

1310 - متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

يجب أن يحتوي برنامج تأكيد وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وتقييمات خارجية على السواء.

1311 - التقييمات الداخلية:

يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- المدققات الدورية التي تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المؤسسة ممن تتوفر لديهم المعرفة.

¹ معهد-المدققين-الداخليين-العالم، موقع الانترنت: www.iiamaroc.org/ar/، شوهذ يوم الخميس 2023/05/4.

2-2 معايير الأداء:

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة.

التفسير: يكون نشاط التدقيق الداخلي قد تمت إدارته بفعالية عندما:

- يحقق نشاط التدقيق الداخلي غايته ومسؤولياته الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي.
- يتقيد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير.
- يتقيد أفراد نشاط التدقيق الداخلي بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير.

يأخذ نشاط التدقيق الداخلي بالاعتبار الاتجاهات والقضايا الناشئة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة، ويضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة للمؤسسة والأطراف المعنية عندما يأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر، ويجهد لتوفير سبل تحسين عمليات الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة، ويقدم تأكيدات ذات صلة بطريقة موضوعية¹

2010 - التخطيط:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

2010- ت. 1 يجب أن تركز خطة مهمات نشاط التدقيق الداخلي على تقييم موثق للمخاطر، يتم مرة في السنة على الأقل. ويجب أن

يؤخذ في إطار هذه العملية رأي الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2010- ت. 2 يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يحدد ويأخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف

المعنية الأخرى عندما يقدم التدقيق الداخلي آراءه ومختلف استنتاجاته.

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2001،

2010-أ. 1 - عند قبول مهمة استشارية ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار إمكانيات تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. ويجب إدراج المهمات الاستشارية التي تم قبولها ضمن خطة التدقيق.

2020- التبليغ والموافقة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها، إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ عن تأثير محدودية الموارد¹.

2030- إدارة الموارد:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها توظيفاً فعالاً لإنجاز خطة التدقيق المعتمدة.

التفسير: يقصد بكلمة "مناسبة" الواردة في هذا المعيار مزيج المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية لإنجاز خطة التدقيق. ويقصد بكلمة "كافية" مقدار الموارد الضرورية لإنجاز خطة التدقيق. وتكون الموارد قد تم توظيفها توظيفاً فعالاً عندما تستخدم بطريقة مثلى لتنفيذ الخطة المعتمدة.

2110 - الحوكمة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ قرارات إستراتيجية وتشغيلية
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

¹ تم ذكره سابقاً، <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152750001752061.pdf>

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.
- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة في المؤسسة.
- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.¹

120 2- إدارة المخاطر:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييما فاعلية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.

التفسير: تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي بأن:

- أهداف المؤسسة تساند وتتفق مع مهمة المؤسسة.
- المخاطر الهامة يتمّ تحديدها وتقييمها.
- يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر.
- يتم النقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.
- ولدعم هذا التقييم يمكن لنشاط التدقيق الداخلي أن يجمع المعلومات أثناء مهام التدقيق المتعددة. وتوفر نتائج هذه المهام، عند النظر إليها معا، فهما لعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة ومدى فعاليتها. تتم مراقبة عمليات إدارة المخاطر من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة، أو من خلال تنفيذ تقييمات منفصلة، أو كليهما.

¹ عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلّي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 198.

2130 - الرقابة:

يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

2130.ت. 1 - يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط

الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحكومة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:¹

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
- حماية الأصول.
- الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2130.أ. 1 - يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقييم عمليات الرقابة في المؤسسة.²

2210 - أهداف مهمة التدقيق الداخلي:

يجب تحديد أهداف كل مهمة تدقيق داخلي.

2210.ت. 1 - يجب على المدققين الداخليين إجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة

بالنشاط الذي يتم التدقيق عليه. ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.

2210.ت. 2 - يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تحديد أهداف مهمة

التدقيق احتمال وجود أخطاء هامة أو عمليات احتيال أو حالات عدم تقيد أو مخاطر أخرى.

¹ عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلّي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 198.

² عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، المرجع السابق، ص 210.

2210.ت. - 3 من الضروري وجود مقاييس كافية لتقييم الحكومة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية. ويجب أن يتأكد المدققون الداخليون إلى أي مدى قامت الإدارة و/أو مجلس الإدارة بوضع مقاييس كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها. وإذا كانت المقاييس كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يستعملوها في تقييمهم. وأما إذا كانت غير كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يحددوا مقياس التقييم المناسب من خلال النقاش مع الإدارة و/أو لمجلس الإدارة.

2340- الإشراف على المهمة:

يجب الإشراف على مهام التدقيق بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها، والتأكد من جودتها، وتطوير فريق العمل.

التفسير: تعتمد درجة الإشراف اللازمة على مهارة وخبرة المدققين الداخليين ومدى تعقيد مهمة التدقيق. وتقع على عاتق الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي المسؤولية الكاملة عن الإشراف على مهمة التدقيق، سواء تم أداؤها من قبل نشاط التدقيق الداخلي أو لأجله (أي من قبل جهة خارجية)، لكن يجوز له تعيين أعضاء من نشاط التدقيق الداخلي ذوي الخبرة لأداء عملية التدقيق. ويتم توثيق وحفظ الإثباتات المناسبة الدالة على إتمام عملية الإشراف.

2400 - تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهام التدقيق.

2410 - مقاييس التبليغ: يجب أن تشمل تبليغات مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها.

2420- الخطأ والسهو: إذا احتوى أي تبليغ نهائي على حالات خطأ أو سهو هامة، فيجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة لجميع الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي

2430- استخدام عبارة: "تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بأن مهماتهم قد" تم إجراؤها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي "فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد تلك الإفادة.¹

2431- الإفصاح عن حالات عدم التقيد في المهمة

عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير على مهمة محددة، فيجب أن يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق تلك عن:

- قواعد السلوك أو مبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير التي لم يتم التقيد بها تقيداً تام.
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق وعلى النتائج التي تم تبليغها بشأن المهمة.

2500- مراقبة سير العمل:

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.

2500.ت. - 1 يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بوضع عملية متابعة لرصد وضمان أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بشكل فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء.

2500.أ. - 1 يجب على نشاط التدقيق الداخلي إن يقوم بمراقبة التصرف تجاه ما خلصت إليه نتائج المهمات الاستشارية وذلك في إطار الاتفاق المبرم مع العميل المعني.

2600- التبليغ عن قبول المخاطر:

عندما يخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن المسألة لم تُحلّ، فإنه يجب عليه تبليغ المسألة إلى مجلس الإدارة.

¹ عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، المرجع السابق، ص 210.

التفسير: تحديد المخاطر التي قبلتها الإدارة يمكن أن تتم مراقبته أثناء مهمة تأكيد أو مهمة استشارية، أو إنشاء متابعة تقدّم تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الإدارة على إثر مهمات تدقيق سابقة. أو من خلال وسائل أخرى. وحل مشكلة المخاطر ليس مسؤولية الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي¹

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية

في ضوء متقدم عن عرض للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي تتضح العلاقة التكاملية حيث أن الرقابة الداخلية تضع الضوابط التي يجب إدارة أعمال كيان أعمال على أساسها والتدقيق الداخلي هو نشاط اكتشاف يحقق التأكيد من تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية والذي يؤكد تلك العلاقة التكاملية مدى تطابق الأهداف بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وكلاهما في النهاية يهدفان حماية للمساهمين وملاك الأعمال.²

أولاً: ماهية الرقابة الداخلية ومتطلبات تفعيلها وفق منظور كوسو:

1- تعريف الرقابة الداخلية:

هي مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة أو المنظمة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية والأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم. كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية.

تعريف لجنة طرائق التدقيق CP الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط ومرجعة البيانات

¹ أحمد حلمي جمعة، المرجع السابق، ص 28.

² عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلّي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 198.

المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".¹

2- عناصر الرقابة الداخلية:²

بيئة الرقابة:

- تعتبر البيئة الرقابية ايجابية أساسا لكل المعايير حيث أنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:
- نزاهة الإدارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
- التزام الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.
- فلسفة الإدارة، وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
- تقييم المخاطر:** تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر إلى تواجدها الجمعية سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطا أساسيا لتقييم المخاطر لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد في خطط الأداء الطويلة الأجل ولحظة تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

المعلومات والاتصالات:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى من يحتاجونها داخل الجمعية وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع الجمعية أن تعمل وتراقب عملياتها وعلى أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها والوقت

¹ شيراز محمد خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص

² نفس المرجع، ص 87.

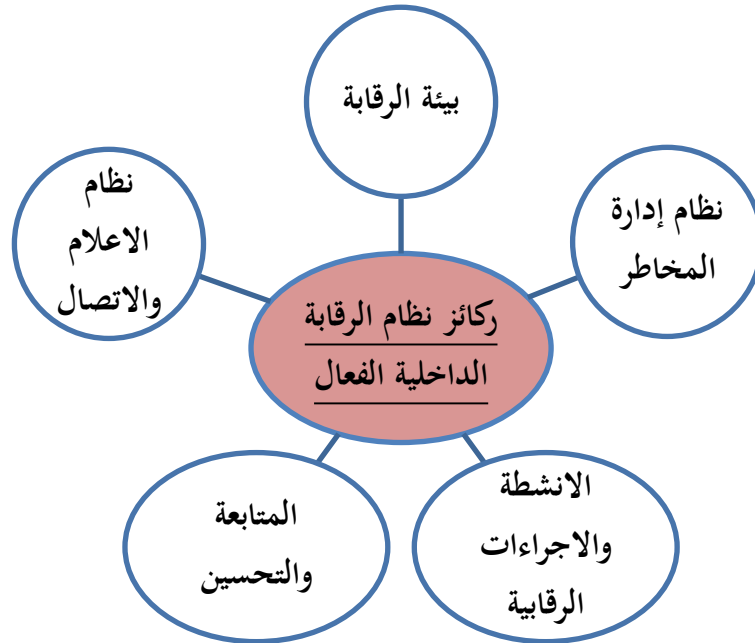
المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر تحقيق الجمعية لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتنقية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

الأنشطة والإجراءات الرقابية:

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة وتضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات: المصادقات، التأكيدات، تدقيق الأداء والحفاظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

المتابعة: تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما وتتضمن ان نتائج التدقيق والتدقيق الآخرة تتم معالجتها مباشرة ويجب تصميم أنضمة الرقابة الداخلية لضمان استمرارية عمليات كجزء من العمليات الداخلية

الشكل رقم 1: يوضح مكونات نظام الرقابة الداخلية



المصدر: ساكار ظاهر عمر أمين، تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 العدد 2، 2012، ص 150. [يتصرف]

ثانيا- دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

2-1 معايير تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

- معيار فهم وإدراك الإدارة للهدف من نظام الرقابة الداخلية: يجب أن تكون الإدارة مدركة للهدف من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، وهو ضمان إعداد قوائم مالية صادقة يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها، حيث أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدرك أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية لا يتضمن فقط الرقابة على أرصدة الحسابات بل يشتمل أيضا على الرقابة وعلى دورة العمليات وذلك لأن دقة أرصدة الحسابات تعتمد على دقة العمليات وتسجيلها.¹

- معيار تكامل مكونات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية: سبق وأوضحنا أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من خمسة إجراءات وهي بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، والمتابعة، وتكون إدارة المؤسسة مسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية وبأجزائه ومكوناته الخمس بصورة متكاملة.

- معيار فعالية كل جزء من أجزاء نظام الرقابة الداخلية: سنتعرض في هذا الجزء لمعايير فعالية كل جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية الخمسة وذلك على النحو التالي

- معيار فعالية بيئة الرقابة
- معيار فعالية تقييم المخاطر

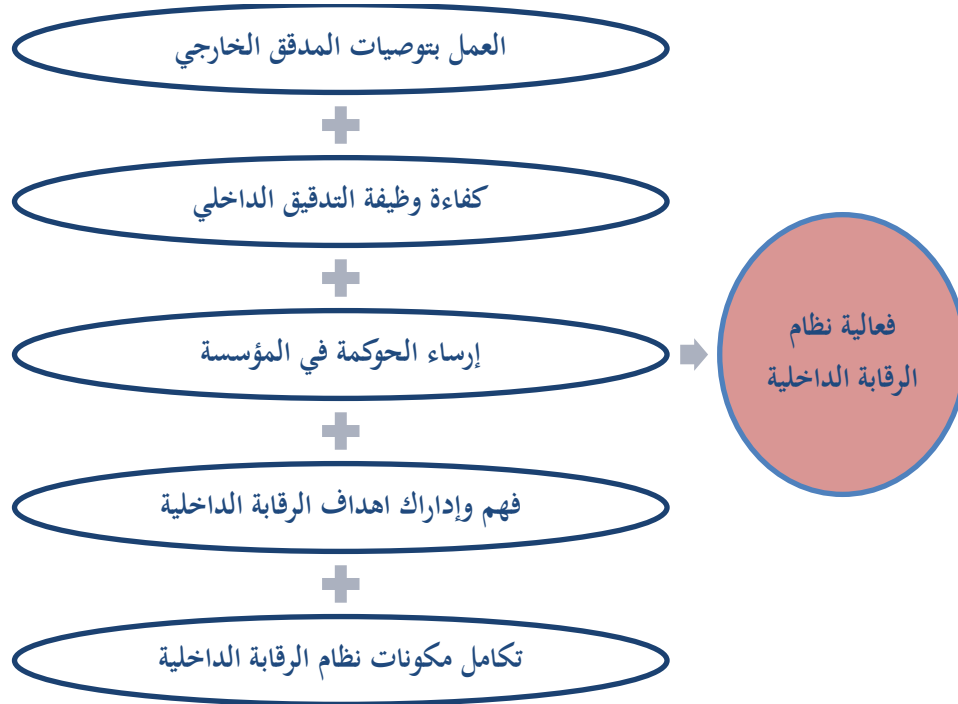
¹ أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، 2006-2007، ص 20.

- معيار فعالية أنشطة الرقابة
- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات
- معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات نظام الرقابة الداخلي
- **معيار كفاءة وفعالية إدارة التدقيق الداخلي:** لاشك أن وجود إدارة مستقلة وذات كفاءة عالية للتدقيق الداخلي بالمؤسسة وبما لها من خبرات ومؤهلات مناسبة وباعتبارها أداة من أدوات الرقابة الداخلية يحقق الفعالية في تصميم وتشغيل ومتابعة تشغيل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة خاصة إذا كانت تلك الإدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتتبع مجلس الإدارة مباشرة، وتلعب إدارة التدقيق الداخلي التي تعمل بفعالية دورا كبيرا في تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.¹
- **معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:** لكي يتم تصميم وتشغيل نظام فعال لرقابة الداخلية لابد من استخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، ومن أمثلة وسائل الاستفادة من هذه التكنولوجيا عند تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية تسجيل العمليات آلياً، والتحقق من دقة التشغيل آلياً، وتحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الآلي، والاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية أو الخارجية.²

¹ ساكار ظاهر عمر أمين، تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 العدد 2، 2012، ص 150.

² محمد السيد سرايا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعميم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 46-49.

الشكل رقم 2: معايير نظام الرقابة الداخلية



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على فهم ما سبق من تعريفات

المبحث الثاني: التدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: تعريف وأهداف التدقيق الخارجي

1- تعريف التدقيق الخارجي:

يوجد عدة تعاريف للتدقيق الخارجية يمكن أن نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هي عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام.

التعريف الثاني: هي عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم علي استقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية التي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال هذا الرأي للأطراف المعنية لمساعدتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم.

التعريف الثالث: هي عملية فحص البيانات والمستندات والحسابات فحصا انتقاديا منظما خاص بإعطاء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة، ويمكن تعريف التدقيق الخارجية علي أنها " التدقيق التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة، والشركة حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة¹.

2- أهداف التدقيق الخارجي:

تتمثل أهداف التدقيق الخارجي فيما يلي:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر، والتأكد من مدى إمكانية الاعتماد عليها؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع إجراءات وضوابط تحول دون ذلك؛

¹ رجب السيد عبد الفتاح محمد الصحن، أصول التدقيق، الدار الجامعية، إسكندرية، 1999، ص 97.

- اعتماد الإدارة على التدقيق في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في الحاضر أو في المستقبل؛
- مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- تقديم التقارير المختلفة وملا الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق؛
- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها، ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابه
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛
- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية أي النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة؛
- إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة.¹

3- أهمية التدقيق الخارجي:

- تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، ولهذه الوسيلة أهمية كبيرة هذا بالنظر إلى الخدمة التي تقدمها لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها. تتمثل هذه الجهات فيما يلي:
- إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع اعتمادا كلياً على البيانات المحاسبية والمالية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل

¹ نواف محمد و عباس الرماحي، تدقيق المعاملات المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص 1 .

مدقق حسابات محايد ومستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها. كذلك تستخدم إدارة المشروع البيانات الواردة بالقوائم المحاسبية والمالية والتي خضعت للتدقيق في أغراض التخطيط ورسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرارات.

- **المستثمرون:** يعتبر تقرير المدقق الخارجي أداة فعالة بالنسبة للمساهمين، حيث يعتمدون عليه في إبقاء أعضاء مجلس الإدارة أو سحب الثقة منهم وإعادة انتخاب مجلس إدارة آخر. أما المستثمرين الجدد فيعتمدون على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن .

- **البنوك:** تطلب المؤسسات الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات المصرفية، وقبل أن توافق هذه الأخيرة على منح تلك القروض، فإنها تقوم بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وتستفيد من القوائم المالية المصادق علي وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسة على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة . فتقرير المدقق الخارجي يساعد البنك في اتخاذ قرارات منح القروض والتسهيلات البنكية .

- **الهيئات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة كمصلحة الضرائب على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض مثل فرض الضرائب والرقابة .. الخ، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأغراض دون وجود بيانات مصادق عليها ومعتمدة من جهات محايدة ومستقلة

4- فروض التدقيق:

تمثل الفروض نقطة البداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام لنظرية، وهو نفس الشيء بالنسبة لفروض التدقيق¹، وتعرف الفروض بأنها: " متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار " .

¹ عبد الفاتح محمد الصحن، أسس التدقيق العملية والعلمية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 16.

كما يمكن القول أن الفروض في التدقيق هي بمثابة الأساس الذي ينطلق منه الباحثون في تطوير نظرية التدقيق، وتطوير الأفكار العلمية الخاصة بالمهنة، وبالتالي بقية عناصر نظرية التدقيق المتمثلة في المفاهيم، المعايير، الأهداف والإجراءات.

قابلية البيانات للفحص:

تتمحور التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المعتمد، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم المعلومات المحاسبية من جهة، ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

- قابلية الفحص؛
- قابلية القياس الكمي؛
- عدم التحيز في التسجيل.¹

عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق والإدارة: يقوم هذا الفرض على تبادل المنافع بين الإدارة والمدقق، حيث أن الإدارة تقدم معلومات واقعية للمراجع الذي يبدي على أساسها رأيه الفني المحايد، وفي نفس الوقت يقوم المدقق بتزويد الإدارة بمعلومات صالحة لاتخاذ قرارات سليمة.

خلو المعلومات التي تقدم للفحص من أي أخطاء تواطئية: يثير هذا الفرض مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية الكافية، وعدم مسؤوليته على اكتشاف الأخطاء والمتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير التدقيق المتعارف عليها .

¹ عبد الفاتح محمد الصحن، المرجع السابق، ص 28.

وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يسمح بالتقليل من الأخطاء، كما يجعل عملية التدقيق اقتصادية عن طريق الاكتفاء بالتدقيق الاختيارية بدلا من التدقيق التفصيلية.

التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يعتبر الالتزام بالمبادئ المحاسبية مؤشرا حقيقيا للحكم على مدى صلاحية القوائم المالية الختامية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

المفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تبقى كذلك في المستقبل: يقضي هذا الفرض بأن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي وتمت وفق إجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، ولذلك فإنه من الضرورة اللازمة لكشف مواطن الضعف في إجراءات النظام المفروض، وخاصة مع إدخال النظم الآلية لمعالجة البيانات التي أصبحت تهدد بعدم صلاحية هذه الفرضية في المؤسسات الحديثة.

مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: حسب هذا الفرض، يتولى المدقق مهامه حسب الاتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة محل التدقيق، بشرط عدم إخلال هذه الاتفاقية بمعايير التدقيق والتي على رأسها معيار الاستقلال.

المركز المهني للمراجع يفرض عليه التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز: ويعني هذا الفرض أن المكانة المهنية التي يتمتع بها المدقق المستقل تفرض عليه أن يكون ملتزما في مسلكه بطريقة تتناسب مع هذه المكانة¹

¹ نواف محمد و عباس الرماحي، المرجع السابق، ص 12.

5- أنواع وتقسيمات التدقيق الخارجي

5-1- من حيث حجم التدقيق:

(أ) تدقيق كامل:

- وهو الذي يتضمن فحص، وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى أن يكون التدقيق شامل للعناصر، والنواحي التالية:
- جميع العمليات المالية الغيرة، والكبيرة على حد سواء.
 - جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
 - جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.
 - جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.
 - جميع المستندات، والأوراق، والملفات، والسجلات، والدفاتر. ويلجأ المدقق الخارجي إلى إتباع أسلوب التدقيق الكامل في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة غير مرضية مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام فيضطر إلى استخدام أسلوب التدقيق الكامل لتنفيذ عمله¹

(ب) تدقيق جزئي:

- وهو الذي يتضمن تدقيق بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة، ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المدقق:
- بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.
 - عمليات أيام معينة دون باقي الأيام.
 - عينات من عمليات الإيرادات أو المصروفات.

5-2- من حيث مدى الإلزام في التدقيق:

¹ ناجدي إيمان، التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2020/2019، ص ص 26-27.

تدقيق إلزامي:

وهو التدقيق الملزم بنص القوانين في الدولة المعنية، ومثال ذلك القوانين المنظمة لشركات المساهمة في مختلف الدول فمن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين محافظ حسابات قانوني للشركة يتولى تدقيق حساباتها، وقوائمها المالية، وقد جرى العرف في هذا المجال أن يقوم مجلس إدارة الشركة بترشيح محافظ الحسابات، وتصدر الجمعية العامة للمساهمين في الشركة قرار تعيينه، وتحديد أتعابه. ومن ناحية أخرى قد تنص القوانين النظامية في بعض الشركات في القطاع الخاص على ضرورة تدقيق حساباتها عن طريق مدقق قانوني متخصص.

تدقيق اختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام معين بقانون؛ أو بلائحة معينة، ومنها بعض المراجعات التي قد تطلبه إدارة المنشأة من المدقق الخارجي لتحقيق غرض معين؛ أو للتحقق من أمر ما؛ أو لاتخاذ قرار معين بناء على نتيجة التدقيق.¹

5-3- من حيث توقيت التدقيق:

تدقيق مستمر:

وهو التدقيق الذي يتم لعمليات المنشأة خلال السنة المالية سواء كانت بطريقة منتظمة (أسبوعياً مثلاً)؛ أو غير منتظمة خلال أيام معينة على مدى الفترة، وهذا النوع من التدقيق يتبعه بصفة خاصة في حالة:

- ما إذا كانت المنشأة تتميز بكبر الحجم، وعملياتها كبيرة، ومتعددة.
- توافر عدد كبير من مساعدي المدقق الأمر الذي يمكنهم من التردد على المنشأة بصفة مستمرة.
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته

¹ ناجدي إيمان، المرجع السابق، ص 32.

تدقيق نهائي:

هو التدقيق الذي يبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من أعمالها، وإعداد القوائم، والحسابات الختامية وفي الغالب يتفرغ المدقق؛ أو بعض مساعديه فترة زمنية معينة (أسبوع، أو أسبوعين مثلا) بعد انتهاء السنة المالية للشركة ليتولى خلالها فحص، وتدقيق حسابات، وعمليات الشركة للتأكد من أن ما تحقق من نتائج يعبر تعبيراً صادقاً عما أنجز من أعمال، ويقوم بعد ذلك بإعداد تقرير التدقيق المطلوب منه.

5-4- من حيث طبيعة إجراءات التدقيق الميدانية:

التدقيق المستندي:

من المتعارف عليه محاسبياً أن جميع العمليات المالية التي تتم داخل المنشأة، والتي تتعلق بأطراف مختلفة داخلها؛ أو خارجها لا بد أن تتم هذه العمليات من خلال أدلة إثبات معينة، وهي ما تعرف بالمستندات، وتستخدم هذه المستندات كأداة لتسجيل هذه العمليات دفترياً في السجلات، والدفاتر الخاصة بذلك في شكل قيود دفترية معينة. ونستطيع القول إن هذه المستندات يعتبرها المدقق من أهم أدلة الإثبات التي يعتمد عليها في تدقيقه باعتبارها من قرائن التدقيق المتعارف عليها.

ومن أمثلة هذه المستندات الفواتير الخاصة بالبيع؛ أو الشراء، عقود الإيجار، وعقود الملكية، وعقود التوظيف، وكشف حساب البنك، والاستثمارات الخاصة بالصرف، وأذون التوريد، وأمر الصرف.. إلى غير ذلك.¹

التدقيق الحسابي:

هو عبارة عن التدقيق الذي يقوم به المدقق في المرحلة التالية بعد انتهائه من التدقيق المستندي، وتتمثل في قيامه بالتدقيق الرقمي لكل ما تم تسجيله في الدفاتر، والسجلات

¹ المرجع نفسه، ص 33.

المحاسبية من حيث القيمة، والكمية في نفس الوقت حتى يمكنه التأكد من صحة العمليات الحسابية المسجلة في هذه الدفاتر، والسجلات.

المطلب الثاني: أهم معايير ومبادئ التدقيق الخارجي

1- معايير التدقيق الدولية:

هي عبارة عن قواعد أو معايير أو إرشادات يتبعها المدققون عند إجراء تدقيق مالي للبيانات المالية للشركة. اكتسب التدقيق العام من قبل محاسبين مستقلين ومحايدين مكانة مهنية، حيث يقوم المحاسب العام بإجراء اختبارات لتحديد ما إذا كانت البيانات الإدارية قد تم إعدادها وفقاً لأفكار المحاسبة المقبولة عموماً وتقديم الدور المالي للشركة والنتائج الجارية بشكل عادل. يتم تشجيع المعايير العالية من قبل الجمعيات المهنية، وقد طورت المملكة المتحدة أيضاً معايير القبول الخاصة بها.

ربما يكون أكثر أنواع التدقيق شيوعاً هو التدقيق الإداري، حيث يتم فحص القسائم الفردية أو الفواتير أو المستندات الأخرى للتأكد من دقتها والترخيص المناسب قبل دفعها أو إدخالها في الدفاتر. بالنسبة للحديد، أصبح التدقيق جزءاً ضرورياً من الأعمال الحديثة، وتطورت مهنة التدقيق لتلبية هذه الحاجة المتزايدة.

في عام 1892، لورانس آر ديكسي - دليل عملي للمراجعين - أول كتاب عن التدقيق وأدى إلى تحسين المعايير التي توجه عملية التدقيق، والتي أدت لاحقاً إلى ظهور ما يعرف اليوم بالمعايير الدولية للتدقيق. في القرن العشرين، أدى احتمال تضارب المصالح إلى زيادة ضرورة قيام المدقق بشرح طبيعة العمل المنجز ودرجة مسؤوليته. وهو مدعوم من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في لندن¹.

¹ بوسماحة محمد، معايير التدقيق وتطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1991، ص 1.

المعايير هي المقاييس التي تحكم عمل المدقق والتي يتم استئتن تجنبها من الفروض والمفاهيم وتشمل الأتي¹:

- المعايير العامة،
- معايير العمل الميداني،
- معايير التقارير

1-1- المعايير العامة (الشخصية):

وتتعلق هذه المعايير بتكوين الشخص القائم بعملية التدقيق، حيث ان جميع الأشخاص الذين يشتركون في عملية التدقيق يجب أن يكونوا مهنيين ولهم علم بإجراءات التدقيق الذي يطلق عليه اسم المعايير الشخصية وتتكون هذه الأخيرة من:

- عملية الفحص تتم عن طريق شخص القائم بعملية التدقيق، بحيث إن جميع الأشخاص الذين يشتركون في عملية التدقيق لهم تأهيل علمي وكذلك عملي أي خبرة فنية كافية للقيام بعملية التدقيق.
- احتفاظ المدقق باستقلال الذهني أي الرأي المحايد بكل العمليات التي يقوم بمراجعتها.
- يجب علي المدقق أن يتحلى بعناية المهنية الملائمة والتزامه بقواعد السلوك المهني في إعداد التقارير.

أولاً: معايير تأهيل المدقق

يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي، والخبرة كم راجع فبرغم أن هذا المعيار ركز على التأهيل المهني إلا انه لم يتناسى التأهيل العلمي، فالتأهيل العلمي يعطي الثقة لمن طلب خدمات المدقق لتقديم رأيه حول القوائم المالية وحالة المستندات المحاسبية وكذلك استقلالية المدقق عند إبداء رأيه، فتأهيل المدقق يعتمد علي ثلاثة عناصر أساسية وهي التأهيل العلمي، والتأهيل المهني، والتعليم المستمر.

¹ عبد الفاتح محمد الصحن، أسس التدقيق العملية والعلمية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- **التأهيل العلمي:** على المدقق أن يكتسب تأهيلا علميا حتى يكون قادر بقيام بمهام التي سيكلف بها في مجال المحاسبة والتدقيق، بحيث يتم الحصول على هذا التأهيل من خلال الدراسة والتكوين في مختلف المعاهد والجامعات والكليات المختصة، والتي تقوم بتكوين مراجع مستقل وتحصنه بمختلف المواد والمقاييس والتي يطلبها تكوينه وحتى بعد إنهاء دراسته، فعلى المدقق أن يبقى دائما باتصال بعمليات التكوين، وبصفة مستمرة، وذلك حسب حاجته عن طريق حضور الملتقيات والندوات
- **التأهيل المهني:** من ناحية التأهيل المهني فنعني انه علي المدقق أن يكتسب خبرة عن طريق التدريب وهذا قبل ممارسة المهنة بصفة مستقلة، وهذا حتى يتعرف على اكبر قدر من المشاكل التي يمكن أن يلتقي بها أثناء ممارسته للمهنة
- **التعليم المستمر:** على المدقق أن يلتحق بصفة اختيارية أو إجبارية بمختلف برامج التكوين المستمر عن طريق الملتقيات والتكوينات باختلافها، حتى يقوم بتحديث معلوماته ومعرفته العلمية والعملية، و هذا ما يتيح له مواكبة آخر مستجدات المهنة ¹.

ثانيا: معايير الاستقلالية

يعني هذا أن المدقق يبقي مستقلا ظاهرا وواقعا عند قيامه بعملية التدقيق، بحيث ترتبط الاستقلالية بقدرة الشخص بالعمل بنزاهة وموضوعية وفي حالة عدم توفر هذه الاستقلالية يجب علي المدقق أن يتخلى عن عملية التدقيق دون الحاجة لعرض أسباب هذا التخلي ². فاستقلال المدقق في الواقع يعني عدم الخضوع لأي ضغوطات من مختلف الجهات خلال كافة عملية التدقيق ومختلف مراحلها بدا من عملية التخطيط لعملية التدقيق مروراً بوضع برنامج الفحص وإجراءات حتى إنهاء عمله وذلك بكتابته لتقرير والإفصاح عن الرأي الفني الذي يراه في القوائم المالية.

¹ بوسماحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² خالد راغب الخطيب و رافعي خليل محمود، الأصول العلمية و العملية للتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان 1998 ، ص 61.

فهذا المعيار يزيد من الثقة ودرجة الاعتماد على رأي المدقق حتى ولو أن مستخدمى القوائم المالية غالبا ما تكون مصالحهم متعارضة، فهنا تظهر الحاجة للرأي المحايد عن حالة المؤسسة. ونقصد باستقلالية المدقق باستقلاله من الناحية المادية أي استقلال مادي واستقلال من ناحية الذهنية والذاتية أي الاستقلال الذاتي، فاستقلال يعني عدم وجود مصالح مادية للمراجع يخالف أتعابه المتفق عليها، أو حتى أحد أفراد عائلته في المؤسسة محل التدقيق. فعلى المدقق خاصة المدقق الخارجي أن لا يكون مرتبطا بمساهمين أو شركاء المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، أما الاستقلال الذاتي أو المهني فيعني استقلال المدقق مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل من طرف المؤسسة الطالبة لخدماته.

ثالثا: معايير العناية المهنية الملائمة

يعتبر هذا المعيار بمثابة المعيار الثالث من المعايير العامة للتدقيق والتي تعني إعطاء الاهتمام الكافي لجميع مراحل عملية التدقيق، أي لا يكفي المدقق أن يكون مؤهلا ومستقلا حتى ينجز عملية التدقيق، وما يلاحظ في هذا المعيار هي صعوبة القياس بطريقة مباشرة لذلك ويتم القياس هذه العناية عن طريق التعرف على مدى الوفاء بمسؤولية . فمعايير العناية المهنية يتحدد عن طريق عدة عوامل فمنها ما تنص عليها التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المطلوبة من المدقق، كما يجب إضافة المعايير والقواعد التي تصدرها الهيئات المهنية من أجل الحفاظ علي مستوى معين ومميز لمن يعمل وينشط في هذه المهنة عند القيام بإبداء الرأي عن القوائم لمالية والسجلات المحاسبية وإعداد التقارير.¹

وهناك اتجاهان لمفهوم العناية المهنية الاتجاه الأول يذهب نحو مضمون المدقق الحكيم أو الحذر أما الثانية فتتجه نحو الإعلان والإفصاح عن العناية التي عن طريقها تؤدي المهام المطلوبة من المدقق فحتى يتحلى المدقق بالحكمة والحذر يجب عليه الحصول علي كل

¹ خالد راغب الخطيب و رافعي خليل محمود، المرجع السابق، ص 65.

أنواع المعلومات التي يمكن لها أن تجعله يتنبأ بالأخطار التي يمكن أن تلحق الضرر بالمؤسسة محل التدقيق، كما يجب أن يعطي الدرجة العالية عند فحصه لعناصر التي تظهر له غير عادية، وكذلك أهمية متزايدة للخطر عند قيامه بقياس الأقسام التي يحدث فيها التلاعب وتكثر فيها الأخطاء.

1-2- معايير الفحص الميداني:

توفر الكفاءة والاستقلالية لدي مراجع الحسابات غير كافي للقيام بمهمته علي أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول صدقية وشرعية وصدق الحسابات ومن أجل ضمان نوعية جيدة ل لأعمال يجب علي المدقق أن لا يكون كفء ومستقل فقط بل يجب أن تحقق أعماله مستوي مقبول من حيث انتظام ومصادقية الحسابات.

وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:

- يجب تخطيط مهمة التدقيق بشكل مناسب وكاف، فضلا عن توافر إشراف دقيق علي أعمال المساعدين.
- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة، وذلك لتقرير مدي الاعتماد عليه، ومن تم تحديد المدى المناسب للاختبارات ال لازمة.
- ضرورة الحصول علي قدرة كافي من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك، وهذا كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والتدقيق.
- إن هذه المواضيع تهتم بمجموعة من التي وجهات التي يجب علي المدقق أن يأخذ بها عند القيام بعملية التدقيق وتنفيذه لها، كما تجدر الإشارة إلى هذه المعايير أكثر دقة مقارنة مع المعايير العامة فمعايير الفحص الميداني تشمل ثلاث معايير وهي كالتالي:
- وضع خطة عمل ملائمة والتخطيط السليم والإشراف المستمر علي عمل المساعدين

- تقييم مدي إمكانية الاعتماد علي الرقابة الخارجية¹

1-3- معايير إعداد التقارير:

يمثل تقرير المعلومات المبلغة من المدقق لأغلب المستخدمين، ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا القرار بقدر الإمكان، كما يجب أيضا أن يكون واضحا ومختصرا بالإضافة إلى كونه متطابقا مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة التدقيق. وتحقيقا لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القوانين الأمريكيين أربعة معايير تحكم إعداد تقرير التدقيق. وهي:

- 1- إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،
- 2- هل هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة،
- 3- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك،
- 4- يجب أن تتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة واحدة، وقد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك، وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المدقق بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص الفحص المدقق ودرجة مسؤوليته التي يتحملها.

2-المعايير الدولية للتدقيق ISA: ²

يتناول هذا المعيار الدولي للتدقيق (ISA) الالتزامات العامة للمدقق المستقل عند إجراء تدقيق للبيانات المالية بموجب المعايير الدولية للتدقيق. وبشكل أكثر تحديداً، فإنه يحدد الأهداف العامة التي يسعى إليها المدقق المستقل، ويصف طبيعة ونطاق التدقيق الذي يهدف إلى تمكين المدقق المستقل من تحقيق هذه الأهداف.

¹ خالد راغب الخطيب و رافعي خليل محمود، المرجع السابق، ص 65.

² <https://motaber.com/> شوهد يوم 2023/05/10 على الساعة 11:40

1-2 المعايير الدولية للتدقيق المرتبطة بالمبادئ والمسؤوليات العامة:

- ✓ **المعيار: ISA 200** يعم هذا المعيار على تحديد الأهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية.
- ✓ **المعيار: ISA 210** يهتم هذا المعيار بالاتفاق على شروط عمليات التدقيق.
- ✓ **المعيار الدولي 220:** يتعلق بمراقبة جودة ارتباط التدقيق.
- ✓ **المعيار: ISA 230** هذا المعيار يتعلق بعملية التوثيق.
- ✓ **المعيار: ISA 240** يحكم مسؤولية المدقق عن الاحتيال والخطأ في التدقيق.
- ✓ **المعيار: ISA 250** استعلق بالقوانين والأنظمة المتعلقة بتدقيق البيانات المالية.
- ✓ **المعيار: ISA 260** ينص على إبلاغ المسؤولين عن الحكومة بأمور التدقيق.
- ✓ **المعيار: ISA 265** ينص على إبلاغ المكلفين بالحكومة وإدارة الكيانات بأوجه قصور الرقابة الداخلية.

2-2 المعايير الدولية للتدقيق المرتبطة بعملية التخطيط:

- ✓ **المعيار: ISA 300** يتعلق بالتخطيط لتدقيق البيانات المالية.
- ✓ **المعيار الدولي 315:** ينص على تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية والاتساق والتغيرات اللاحقة.¹
- ✓ **المعيار: ISA 320** يتعلق بتحديد الأهمية أو الأهمية النسبية في التخطيط لأداء التدقيق.

- ✓ **المعيار: ISA 330** يتعلق برود المدقق على المخاطر المقدرة.

3-2 المعايير الدولية للتدقيق المرتبطة بتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر المقدرة والرقابة الداخلية:

- ✓ **المعيار: ISA 402** يوضح اعتبارات تدقيق كيان باستخدام منظمة خدمية.

¹ شوهذ يوم 2023/05/10 على الساعة 11:40 <https://motaber.com/>

✓ المعيار **ISA 450** يوضح طريقة تقييم التحريفات التي تم تحديدها أثناء التدقيق.

2-4 لمعايير الدولية للتدقيق التي تهتم بوضع عناصر الدليل:

✓ **ISA 500** يتعلق بطريقة وضع الدليل.

✓ **ISA 501** يوضح اعتبارات أدلة تدقيق محددة لأموال مختارة.

✓ **ISA 505** يوضح طريقة وضع التأكيدات الخارجية.

✓ **ISA 510** يتعلق بعمليات التدقيق الأولية: الأرصاد الافتتاحية.

✓ **ISA 520** ينص على عملية الإجراءات التحليلية.

✓ **ISA 530** يهتم بأخذ عينات التدقيق.

✓ **ISA 540** يتعلق بالتقديرات المحاسبية بما في ذلك تقديرات محاسبة القيمة العادلة

والإفصاحات ذات الصلة.

✓ **ISA 550** يتعلق بطريقة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

✓ **ISA 560** يوضح طريقة التعامل مع الأحداث اللاحقة.

✓ **ISA 570** القلق الحالي.

✓ **ISA 580** يوضح الإقرارات المكتوبة.

2-5 المعايير الدولية للتدقيق التي توضح طريقة استخدام عمل المدققين الآخرين:

✓ **ISA 600** طريقة استعمال واستخدام عمل مدقق حسابات آخر.

✓ **ISA 610** يوضح اعتبارات ارتباط التدقيق الداخلي.

✓ **ISA 620** يوضح طريقة استخدام عمل خبير.

2-6 المعايير الدولية للتدقيق التي توضح طريقة وضع الاستنتاجات ورأي المدقق أو

المدقق:¹

✓ **ISA 700** تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية.

¹ شوه يوم 2023/05/10 على الساعة 11:40 <https://motaber.com/>

- ✓ 701 SA: تعديلات تقرير المدقق المستقل.
 - ✓ 705 SA: رأي مدّّل في تقرير صادر عن مدقق حسابات مستقل.
 - ✓ معيار التدقيق الدولي 706: التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل.
 - ✓ 710 SA: انوضح المقارنات.
 - ✓ 720 SA: احدد مسؤوليات المدقق عن المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة.
 - 2-7 المعايير الدولية للتدقيق التي تهتم بالمجالات المتخصصة الأخرى:**
 - ✓ 800 ISA: تقرير المدقق حول مهام التدقيق ذات الأغراض الخاصة.
 - ✓ 805 ISA: يحدد اعتبارات خاصة - عمليات تدقيق البيانات المالية الفردية وعناصر أو حسابات أو عناصر محددة في بيان مالي.
 - ✓ 810 ISA: يوضح التزامات المحاسبة عن البيانات المالية الموجزة¹
- المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالخارجي
- ييدي المدقق الخارجي رأيه حول مدى صحة وصدق القوائم المالية وعدالتها في التعبير الأحداث والوقائع الاقتصادية بالمنشأة، أما المدقق الداخلي فيقوم بالتحقق من صحة البيانات المحاسبية ومدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات والخطط الموضوعة، بالإضافة إلى تدقيق الأنشطة للتحقق من كفايتها وانتظامها، وإعداد التقرير وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة، وإن كان أيضا من مهام المدقق الداخلي تدقيق نظم المعلومات السائدة في التنظيم، وبصفة خاصة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية.
- وتأتي هذه الدراسة للوقوف بشيء من التحليل على تأثير التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي على رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية، والذي يساعد على تحقيق الأهداف والتفوق على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. والدور الأساسي الذي تلعبه وظيفة التدقيق سواء

¹ شوهو يوم 2023/05/10 على الساعة 11:40 <https://motaber.com/>

داخلي أو خارجي في عملية تقييم الأداء ونظام الرقابة الداخلي من أجل اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة والضرورية عن طريق إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق القوائم المالية مما يعطي الثقة لمستخدمي هذه القوائم وقد تم التعرف في هذه الدراسة على أوجه الاختلاف والتشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، إضافة إلى ارتباطات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، تم تأثير تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على رفع قيمة المؤسسة الاقتصادية.

1- مدى التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

- لوحدة الاقتصادية في حاجة إلى كل من المدقق الداخلي والخارجي، لذلك لا يعد احدهما منافسا للآخر. وتتجلى أوجه التكامل في العناصر التالية:
- عدم الاستقلالية الكاملة للمدقق الداخلي، تجعل من المدقق الخارجي ضرورة لما يتمتع به من استقلالية كاملة في معظم المواقف؛
- المدقق الداخلي يهتم بالرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها وهذا ما يوفر للمدقق الخارجي القدرة على تحديد نطاق فحصه وتدقيقه بسهولة وسرعة؛
- وجود المدقق الداخلي كأحد العاملين بالمؤسسة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار الدورة، يعطيه الفرصة للقيام بإجراء الفحوص التحليلية التفصيلية، في حين أن المدقق الخارجي عادة ما يقوم بالتدقيق الاختباري وليس الشامل، لذا يمكنه الاعتماد على نتائج الفحص الذي يقوم به المدقق الداخلي على مدار السنة¹

2- أوجه الاختلاف:

نقوم تلخيص دراستنا هذه وفق جدول يوضح أوجه اختلاف بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي:

¹ ناجدي إيمان، المرجع السابق، ص 45.

الجدول رقم 1: ملخص للمقارنة بين خصائص التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

وجه المقارنة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	- وجود نظام فعال للضبط الداخلي، وإجراءات منع وقوع الأخطاء أو التلاعب. - وجود نظام محاسبي فعال يساعد في إعداد تقارير، وقوائم مالية صحيحة. - انتظام سير العمل المحاسبي على مدار السنة المالية. - خدمة الإدارة. - خدمة المدقق الخارجي.	- وجود نظام فعال للرقابة الداخلية أو العمل على وجوده. - وجود نظام محاسبي فعال، ومتكامل خاصة في مجال إعداد تقارير، وقوائم مالية ختامية صحيحة. - إبداء الرأي الموضوعي المحايد في شكل تقرير تدقيق شامل لنتائج عملية التدقيق، والتدقيق. - تبادل الخدمات مع المدقق الداخلي.
التعيين	- يتم تعيينه عن طريق الإدارة العليا في الشركة عن طريق تخصيص أحد المحاسبين من ذوي الخبرة لتولي عمل المدقق الداخلي	- يتولى مجلس الإدارة ترشيح أحد المدققين الخارجيين، وعرض على المحاسبين من ذوي الخبرة لتولي عمله المدقق هذا الترشيح على الجمعية العامة للمساهمين لإقرار تعيينه، واتخاذ القرار بذلك.

المسؤولية والتقرير	- يكون المدقق الداخلي مسئولاً أمام الإدارة العليا في الشركة بحكم أنه موظف فيها. - يقدم تقريره للإدارة العليا عن مهمته التي أنجزها.	- يكون المدقق الخارجي مسئولاً أمام الجمعية العامة للمساهمين، ويسأل أمام الملاك في باقي الشركات. - يقدم تقريره للجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة أو الملاك في باقي الشركات.
الاستقلال	- المدقق الداخلي مستقل جزئياً لأنه من ناحية مستقل عن باقي إدارات، وأقسام المشروع، ومن ناحية أخرى يتبع الإدارة العليا	- المدقق الخارجي يتمتع باستقلال كامل أي أنه محايد، وليس له أي علاقة لا بالإدارة، ولا بأقسام، وإدارات المشروع
نطاق العمل	- تحدد إدارة الشركة المسؤولة عن تعيين المدقق الداخلي نطاق عمله، وحدود هذا العمل، وعادة يتضمن تدقيق، وتدقيق جميع العمليات التي تمت خلال الفترة بصورة منتظمة	- يحدد المدقق الخارجي نطاق عمله من خلال عنصرين الأول المسؤولية المهنية الملقاة على عاتقه، والثاني بالاتفاق في حالات معينة مع إدارة المنشأة. - يضع برنامج تدقيق خاص يتولى تنفيذه خلال فترة التدقيق.
طريقة وأسلوب العمل	- بحكم كونه موظفاً في الشركة يحدد المدقق الداخلي عمله بطريق مكمل لعمل المحاسب من خلال الدورة المستندية، والدورة المحاسبية أولاً بأول مع التركيز	- يتبع المدقق الخارجي طريقة وأسلوب التدقيق الملائم لظروفه بالاتفاق مع إدارة الشركة مع الأخذ في الاعتبار ما يلي: أ_ الوقت المتاح للمدقق.

	على العمليات ذات الأهمية. - يتبع أسلوب التدقيق المستمر مستديا، وحسابيا، وفنيا للتحقق من مدى صحة العمليات المختلفة وتصحيح أي أخطاء يتم اكتشافها أولا بأول. - يغلب على عمله الطابع الوقائي في معالجة الانحرافات؛ أو الأخطاء.	ب _ عدد المساعدين بالنسبة له. ج-شكل، وحجم، وطبيعة برنامج د- التدقيق الذي قام المدقق بوضعه. هـ- حجم معاملات الشركة. و- نتيجة فحصه لنظام الرقابة الداخلية في الشركة. - يغلب على عمله الطابع العلاجي لأن معظم المدققين يختار عدد معين (عينة معينة) يقوم بتدقيقها، وعادة في نهاية السنة المالية، ويوصي بعلاج أي مشاكل قد يتم اكتشافها أثناء تدقيقه.
المستفيد الأول من عملية التدقيق	- إدارة المؤسسة	- المساهمون والأطراف الخارجية

المصدر: سرايا محمد السيد، مرجع سابق ذكره، ص ص 142-144.

3- أوجه التشابه:

فيما يخص أوجه التشابه فهي:

- من حيث المصلحة المشتركة بين المدقق الداخلي والخارجي، وجود نظام فعال للضبط الداخلي بقصد منع حدوث الأخطاء وأوجه التلاعب أو الحد منهما.
- كلاهما يهتم بالتدقيق المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع؛

- من المصلحة المشتركة بينهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية؛
وعلى ذلك فكلاهما يعتمد على نظام الرقابة الداخلية وعلى فحص السجلات المحاسبية، وأيضا تحقيق عناصر وقيم الأصول والالتزامات وبنود حقوق الملكية. أي يعتمدان على فعالية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق المالية والتدقيق التشغيلي¹.

¹ <https://khitasabdelkarim.wordpress.com/>

مدونة الدليل الإداري والمسير المالي في الجزائر

شاهد يوم الخميس 2023/05/11 على الساعة 11:15

خلاصة الفصل:

التدقيق الداخلي يعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية الغرض منها التأكد من دقة وفعالية الأنظمة الإجراءات المتبعة ورفع تقارير إلى الإدارة عن نقاط الضعف والانحرافات، يهدف التدقيق الداخلي إلى قياس مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، ويلي ذلك تحقيق التكامل بين المفاهيم، والأنشطة، والأشخاص بالطريقة التي تمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية، حيث تكون الرقابة فعالة عندما تدير الإدارة الأنظمة الرقابية بالطريقة التي توفر تأكيدا معقولا بأن أهداف المؤسسة، سيتم تحقيقها ويتضمن ذلك التصريح بالأداء ومراقبة، ومقارنة الأداء الفعلي بالمخطط بصورة دورية، وتوثيق هذه الأنشطة لتوفير تأكيد إضافي بأن الأنظمة تعمل كما هو مخطط لها.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الثاني الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

في دراستنا هذه المتمثلة في تفعيل الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية، ارتئينا أن يكون الجزء التطبيقي لهذه الدراسة لعينة من موظفي القطاع البنكي بولاية الأغواط وكذلك عينة من خبراء ومعتدين في مجال المحاسبة والتدقيق، وسنحاول تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالدور التكاملي لكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لدى موظفي القطاع البنكي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، حيث نتطرق للنقاط التالية، ولهذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في **المبحث الأول** لمحة عن المؤسسة محل الدراسة والمتمثلة في مجموعة من البنوك، أما في **المبحث الثاني** تطرقنا فيه إلى مكونات الاستبيان وتوضيح أهم خصائص العينة المدروسة، بينما في **المبحث الثالث** قمنا فيه بتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وإثبات صحة الفرضيات مع تقديم اقتراحات للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام للقطاع البنكي في الجزائر

يحتل القطاع البنكي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال جمع المدخرات وتعبئتها وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة حسب أهميتها، والبنوك في مجموعها تعتبر حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، فكلما نمى واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك أهمية البنوك واتسع مجال نشاطها وتعددت خدماتها، لهذا سيكون اهتمامنا في هذا المبحث إلى تقديم نظرة عامة حول القطاع البنكي من خلال تطرقنا إلى النظرة التاريخية للقطاع والبنوك، وكذا سيكون اهتمامنا في هذا الفصل على دراسة حالة لتأثير التدقيق الداخلي في عقلنة سياسة التحفظ المحاسبي إزاء المخاطر المالية لدى البنوك بالأغواط.

المطلب الأول: نظرة تاريخية للقطاع البنكي في الجزائر

مر القطاع البنكي الجزائري بعدة مراحل متأثرا بالفكر الاقتصادي الشائع في تلك المرحلة، و مستجيبا للضغوطات التي تفرضها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الوطني... الخ) ، و يمكن أن نوجز أهم تلك المراحل في مرحلتين: المرحلة الأولى هي وضع تأسيس دعائم النظام البنكي الوطني، أما المرحلة الثانية هي فتح القطاع أمام الخواص المحليين أو الأجانب.

أولا: النظام البنكي الوطني: (1962-1988)

منذ ديسمبر 1962 وضعت الجزائر كل الإمكانيات القانونية والمؤسسية الضرورية لتؤكد على سيادتها المالية، وظهر ذلك جليا من خلال تأسيس البنك المركزي الجزائري الذي أسندت له مهام إصدار الدينار الجزائري، وكان مسؤولا عن تمويل الاقتصاد وجميع الأنشطة التنموية إلى غاية 1966، حيث تم تأمين شبكة البنوك الأجنبية وتحويل رأس مالها ليكون جزائريا صرفا، فخفف هذا الإجراء العبء التمويلي عن البنك المركزي والخزينة العمومية.

بعد سنة 1966 تميز القطاع المصرفي بالاحتكار التام للدولة عبر مؤسساته (البنك المركزي، الخزينة العمومية، البنوك العمومية)، وتجلّى هذا الاحتكار في تحديد سعر الفائدة من طرف الدولة وكانت البنوك العمومية هي أدوات للتنمية الاقتصادية، وهي ملزمة بتقديم القروض للمؤسسات العمومية التي تعاني من أزمة مالية (القانون المالية 1970) وتمويل نشاطاتها واستثماراتها الاقتصادية (القانون المالية 1971).¹

ظهرت تغيرات بعد ذلك، حيث بدأت الدولة بتوجيه البنوك العمومية للتخصص وتمويل أنشطة متخصصة بعينها كالزراعة، الصناعة، التجارة الخارجية، وألزمت الدولة المؤسسات العامة بإنشاء حسابات لدى البنوك الموافقة لتخصص نشاطها فيما يعرف "بقانون التوطين المصرفي".

ومع دخول سنوات الثمانينات صدر قانون كان له الأثر البالغ في هيكلة القطاع المصرفي الجزائري، وهو قانون متعلق بنظام البنوك والقروض الذي أكد على استعادة البنك المركزي صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

كما ركز القانون على الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم إرجاع القرض.

ثانيا: الانفتاح والاشراكة (1990-2010)

مع بداية سنة 1990 قامت الدولة بإجراء إعادة هيكلة عدة مؤسسات وبنوك عمومية، هذه الأخيرة تحولت إلى شركات ذات أسهم وخاضعة لقواعد القانون التجاري، كما تم إنشاء بنكين

¹ KPMG : "Guide des banques et les établissements Financiers en Algérie ". 2012. p7-9.

جديدين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL) المنبثقين من رحم القرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) على التوالي.¹ كما ظهرت رغبة الدولة للتوجيه نحو اقتصاد السوق وفتح القطاع المصرفي أمام المستثمرين الخواص المحليين والأجانب (Société Générale. BNP Paribas...الخ)، وكان ذلك بفضل قانون القرض والنقد 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990، والذي أعطى كذلك استقلالية نسبية للبنك المركزي، حيث عرف بنك الجزائر في مادته (11) بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية.

ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية، وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع، أيضا لأحكام القانون 01/88 ويمكن انجاز أهم المبادئ التي كرسها قانون القرض والنقد 10/90 فيما يلي:

- استقلالية البنك المركزي والذي تحول إلى بنك الجزائر؛
- اسناد مهمة ضبط النظام البنكي إلى سلطات إدارية مستقلة.
- الفصل بين سلطات الضبط وسلطات اعتماد البنوك وبين سلطة الاشراف.
- احتكار البنوك للعمليات البنكية والتمويلية.
- حدثت بعض التغيرات والتعديلات القانونية بعد قانون القرض والنقد 10/90، ولكن أهمها كان مرسوم 04/10 بتاريخ 26 أوت 2010 المتعلق بالقرض والنقد، والذي حمل عدة إجراءات نذكر أهمها:
- مساهمة الأجانب في رأس مال البنوك لا يمكن أن يتجاوز 49%؛
- تحتفظ الدولة بحصة خاصة في رؤوس أموال البنوك المالية لرأس المال الخاص، دون التمتع بحق التصويت، وذلك في العضويات الاجتماعية؛

¹ KPMG. Op.cit. p9-12.

- الدولة لديها حق الشفعة في أي بيع سواء الأسهم أو الأوراق المالية من أي بنك أو مؤسسة مالية؛
- أي بيع للأسهم أو الأوراق المالية لأي بنك أو مؤسسة يجب أن يكون قد تحصل على إذن مسبق من قبل محافظ بنك الجزائر؛
- أضيفت بعض المهام الجديدة لبنك الجزائر كضمان استقرار الأسعار ووضع ميزان المدفوعات؛
- إلزامية المصاريف لإقامة الرقابة الداخلية والرقابة من أجل المطابقة، ويقصد بهذه الأخيرة مطابقة القوانين والأنظمة؛
- وجاءت باقي التدابير والإجراءات على منوال تقوية وتعزيز الإطار المؤسسي، وتعزيز الإشراف على عمليات البنوك والمؤسسات المالية، وحماية جودة خدمة العملاء المصرفية، والتأكيد على مبدأ الحق في الحصول على حساب بنكي.

المطلب الثاني: هيكلية البنوك العمومية

يتشكل قطاع البنوك العمومية من ستة بنوك كما يلي:¹

1- البنك الوطني الجزائري (BNA):

هو أول بنك وطني تجاري أنشأ في جوان 1966، ويمارس جميع أنشطة البنك شامل الخدمات مع وجود قسم متخصص في تمويل الزراعة، وفي عام 1982 أصبح من أحد البنوك المتخصصة في دعم التمويل لأغراض الزراعة وترقية المناطق الريفية وبموجب قانون رقم 88-01 جانفي 1988 بشأن استقلالية المؤسسات العامة، أصبح أول بنك يحصل على الاعتماد وفق لقانون القرض والنقد.

كما أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم حيث حصلت على الاعتماد في سنة 1995 بعد الإصلاحات، وهو يملك 197 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

¹ KPMG. Op-cit. p 13-17.

2- البنك الخارجي الجزائري (BEA):

أنشأ البنك الخارجي الجزائري سنة 1967 تحت مرسوم رقم 67-204 باعتباره مؤسسة وطنية، أسندت إليه إتباعا أنشطة بنك سوسيتيه جينرال (Société Générale) وبنك باركليز ليميتد (Limited Barclay's) والبنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط (BIAM)، وفي سنة 1970 أصبح البنك الرئيسي للعديد من الشركات الصناعية الوطنية الكبرى وكان الغرض الرئيسي من ذلك تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية الجزائرية في العالم. وفي سنة 1989 تغيرت وضعيته وأصبح مؤسسة ذات أسهم بموجب قانون رقم 01-88 الصادر في جانفي 1988 لاستقلالية المؤسسات مع الحفاظ على نفس النشاط الذي تم تخصيصه له في سنة 1967، وفي سنة 2002 تمت موافقة السلطة الوصية على مزولة البنك الخارجي الجزائري لجميع عمليات البنوك المعترف بها وفقا للقرار رقم 04-02 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002، ويمتلك البنك 91 فرع منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

3- القرض الشعبي الجزائري (CPA):

تم في سنة 1966 إنشاء القرض الشعبي الجزائري وفقا للمرسوم رقم 66-366 من 29 ديسمبر 1966، حيث تضمن نشاط هذا البنك في البداية أنشطة خمسة مصارف أجنبية عمومية وهي الفروع الأربعة للبنك الشعبي للتجارة والصناعة (BPCI) لكل من (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة) والبنك الخامس هو البنك الشعبي للقرض الجزائري. وفي سنة 1985 تم تأسيس بنك التنمية المحلية (BDL) من الزبائن، وبعد سن قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري شركة عمومية ذات أسهم وتتمتع بالاستقلالية المالية والمعنوية وتمت الموافقة على اعتماده سنة 1977. وبالنظر إلى قانونها الأساسي فإن القرض الشعبي الجزائري هو بنك يقدم خدمات تمويلية شاملة وتتمثل مهمته في تعزيز تنمية قطاع التعمير والبناء، قطاعات الصحة والطب والتجارة

والفنادق السياحية، الإعلام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية والصناعة التقليدية.

كان البنك مؤهل للخصخصة مرتين، الأولى في سنة 2002 والثانية في 2007، حيث كانت المبادرتين غير ناجحتين، حيث كان سعر البيع منخفض في المرة الأولى، أما المرة الثانية فتعطلت بسبب الأزمة المالية والمصرفية العالمية والتي أثرت سلبا على خصخصة البنك، ويملك البنك 139 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية أنشأ سنة 1982 وفقا للمرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وأسندت له مهمته الرئيسية هي تطوير الزراعة وصيد الأسماك وتعزيز المناطق الريفية، ويملك البنك 290 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن وهي الشبكة الأكثر كثافة.

5- بنك التنمية المحلية (BDL):

أنشأ انطلاقا من إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري سنة 1982، واعتبر بنكا مختصا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارة بجميع أشكالها، جميع المهن الحرة، بالإضافة إلى المنتجات التقليدية (قرض الاستثمار والاستغلال، قروض السكن والعقار). يملك البنك 148 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الوطن.

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):

أسس سنة 1964 على أساس شبكة من صندوق التضامن للدوائر والبلديات الجزائرية (CSDCA)، وكان البنك مسؤولا عن جميع المدخرات وتحول إلى تسميته الحالية سنة 1997، كما يهدف إلى تمويل القروض السكنية للأفراد، والتطوير العقاري وتمويل الشركات (التأجير التمويلي) أو الخدمات ذات الصلة بالسكن (مكاتب وشركات صيانة المباني...الخ). يملك البنك 223 فرعا منتشرا في جميع أنحاء الوطن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك

1-تعريف الهيكل التنظيمي:

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه: "عبارة عن توزيع المهام والأدوار عن طريق إشراف سلطات عليا تنظم العمل".¹ ويفهم من هذا التعريف أن الهيكل التنظيمي للبنك يستمد كيانه من العنصر البشري، كما عرف أيضا أنه: "تدرج المسؤوليات بتدرج القرارات انطلاقا من السلطات الوسطى لوصول إلى المنفذين بصفة مباشرة".²

ويزيد هذا التعريف عن سابقه أن كفاءة العنصر البشري تدخل في تشكيل الهيكل التنظيمي، وذلك من خلال تدرج القدرات والمؤهلات البشرية.

يمكن أن نستخلص التعريف الشامل للهيكل التنظيمي للبنك بأنه ذلك الكيان أو الإطار الذي يعبر عن ترتيب أقسام أو أجزاء البنك، وعلاقات السلطة بداخله وشبكة الاتصالات التي تربط أفرادها وأقسامه ونمط تجميع أنشطته.³

ومن خلال مما سبق يمكن القول أن الهيكل التنظيمي للبنك هو تنظيم خاص للمورد البشري من خلال تدرج قدراتهم واختصاصاتهم ومسؤولياتهم، وبالتالي تدرج قراراتهم وذلك لتحقيق الأهداف البنكية.

ومن خلال ما تطرقنا إلى المفهوم العام للهيكل التنظيمي للبنوك، فأردنا أن يكون في هذا المبحث على الأقل دراسة معينة للهيكل التنظيمي لأحد البنوك الخاصة بولاية الأغواط فارتئينا أن يكون بنك البركة، وهذا من خلال استقبلنا لهذا البنك بسعة صدر، ووجود بعض الأصدقاء بهذا البنك مما سهل علينا العمل داخله وأخذ المعلومات اللازمة عنه.

¹ سيد الهواري، إدارة البنوك، دراسة في الأساسيات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987، ص 29.

² محمد سعيد سلطان، عبد الغفارحنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 1989، ص 389.

³ طارق طه، إدارة البنوك، "نظم المعلومات المصرفية" دار الكتب، الإسكندرية، 2000، ص 51.

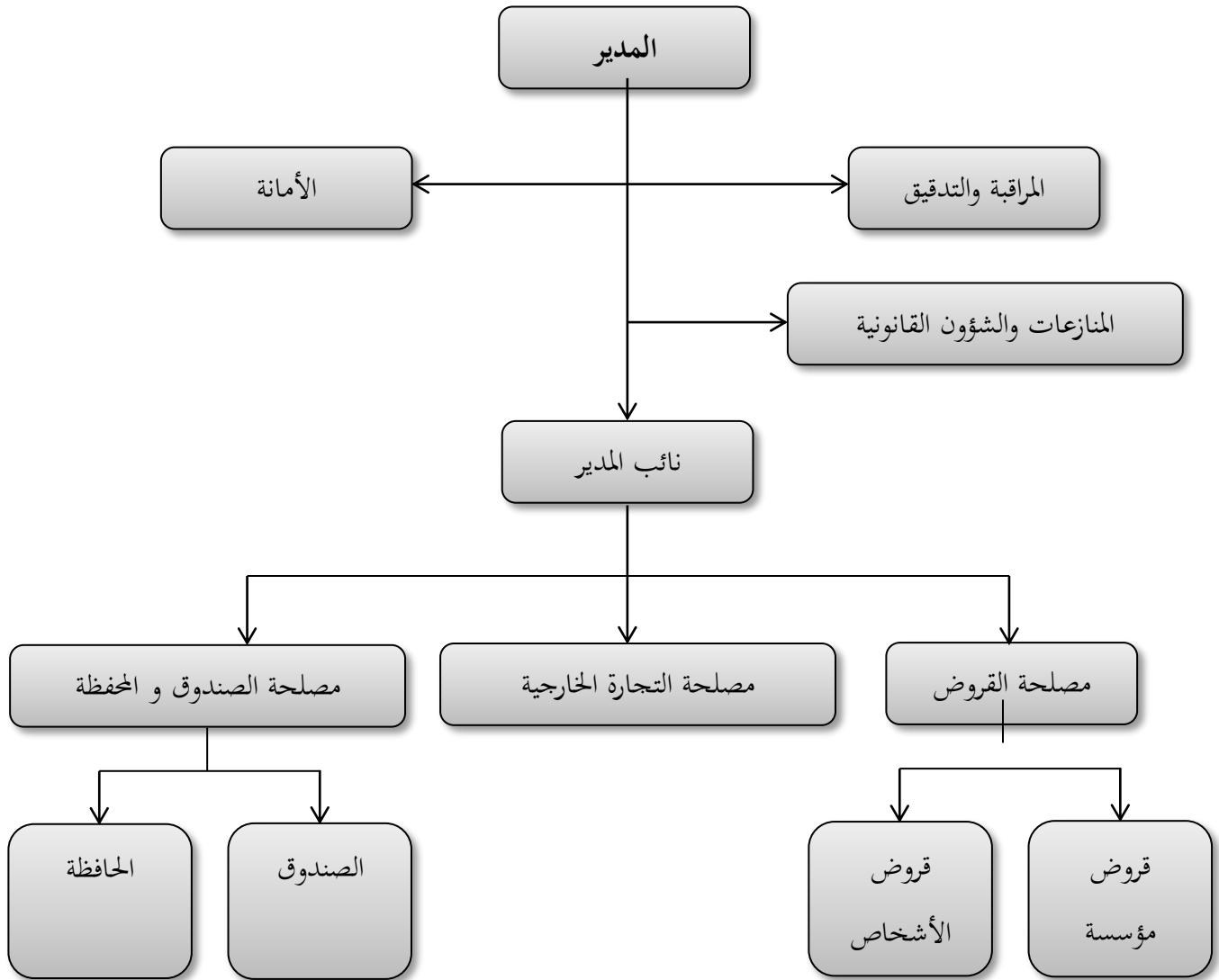
2-التعريف ببنك البركة فرع الأغواط

- يعتبر فرعا من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة الأغواط وكل الولايات التي يقوم بخدمتها؛
- رمزه ضمن وكالات البنك هو 303؛
- أنشئ في ماي 2011؛
- يغطي مجال نشاطه ثلاث ولايات مجاورة للأغواط تتمثل فيكل من: الجلفة، البيض وتيارت؛
- يقوم الفرع بالنشاط المصرفي الكامل الذي يقوم به الفرع الرئيسي من فتح حسابات، قبول الودائع، منح التمويل بمختلف أنواعه وغيرها من الخدمات المصرفية التي يقوم بها الفرع الرئيسي بالجزائر العاصمة.

3- الهيكل التنظيمي للفرع بنك البركة الأغواط

يوضح الشكل أدناه الهيكل التنظيمي لفرع بنك البركة الأغواط محل الدراسة.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لفرع البركة الأغواط



المصدر: الوثائق الداخلية للفرع.

تتمثل مهام كل عنصر من عناصر الهيكل التنظيمي فيما يلي:

1- **المدير:** وهو المسؤول عن الفرع ونتائجه حيث يكون خاضعا لسلطة مدير الشبكة،

تتمثل المهام التي يقوم بها في:

- إعطاء التعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل الفرع؛

- استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها؛
- السهر على تطبيق القوانين التي تدير الفرع؛
- الإمضاء على البريد الصادر.

2- نائب المدير:

والذي يكون خاضعا لسلطة مدير الفرع ويقوم مقامه عند غياب هذا الأخير، تتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك تسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

3- الأمانة:

تكون مسؤولة عن البريد الصادر والوارد للفرع، ضمان وسائل الاتصال على مستوى الفرع (الهاتف، الإنترنت، فاكس، ...)، إضافة إلى توليها توصيل الملاحظات للمدير أو نشرها عنه.

4- المراقبة والتدقيق:

تهدف إلى المراقبة الذاتية للفرع، حيث تنحصر في فرع الأغواط في المراقبة المحاسبية، وتكون مسؤولة عن:

- التأكد من أن كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها؛
- تسجيل ومراجعة العمليات المحاسبية التي تجرى في مختلف مصالح الفرع والتأكد من مطابقة التسجيلات مع الأوراق المحاسبية؛
- التعرف على الحسابات غير النشطة وإبلاغها إلى المصلحة المختصة.

5- المنازعات والشؤون القانونية:

وهي التي تكون مسؤولة عن دراسة الملفات التي وقع فيها النزاع ومحاولة حلها وذلك باللجوء إلى الهيئات المختصة في ذلك.

6- مصلحة الصندوق والمحفظة:

وهي مصلحة تكون تحت إشراف نائب المدير حيث تتفرع إلى:

أ. **مصلحة الصندوق:** تتمثل وظيفتها في:

- استقبال الودائع وتنفيذ التحويلات من وإلى حساب الزبون؛
- ضمان دفع وسحب الأموال (بالدينار أو بالعملة الصعبة)؛
- إصدار ومنح الشيكات ودفاتر التوفير.

ب. **مصلحة المحفظة:** وتتمثل مهامها في:

- الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من أجل تحصيلها قبل تاريخ استحقاقها؛
- مقاصة الأوراق التجارية والشيكات وغيرها من القيم؛
- القيام بعملية الاكتتاب، الاحتفاظ والرهن الحيازي لسندات الصندوق؛
- دفع الأوراق التجارية؛
- إرسال القيم إلى البنوك الأخرى للتحصيل.

7- **مصلحة التجارة الخارجية:** وهي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة

الخارجية من توطين عمليات الإستيراد والتصدير، تسيير ومتابعة حساب العملة الصعبة والتبادل النقدي وكذلك قبض السجلات القانونية، حيث تكون تحت إشراف نائب مدير الفرع.

8- **مصلحة القروض:** وهي التي تتولى مهمة تسيير القروض في الفرع، حيث تتفرع إلى:

- **قروض المؤسسات:** تكون مسؤولة عن منح القروض للمؤسسات وتسييرها سواء كانت هذه القروض ممثلة في قروض الاستغلال أو قروض الاستثمار.
- **قروض الأشخاص:** وهي التي تكون مسؤولة عن تسيير القروض الموجهة للأفراد.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

بعدما تم التعرف على المؤسسات محل الدراسة في المبحث الأول، يتناول المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية لموظفي القطاع البنكي بالإضافة إلى عينة من خبراء في مجال المحاسبة والتدقيق، حيث يحتوي على مجتمع الدراسة وعينته، كذلك أدوات الدراسة المستخدمة، كالإجراءات التي استخدمت للتحقق من صدقها وثباتها، بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها لاسيما وأن البحوث الوصفية تسمح بتقدير خصائص المجتمع من خلال خصائص العينة المأخوذة منه، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال ما يلي:

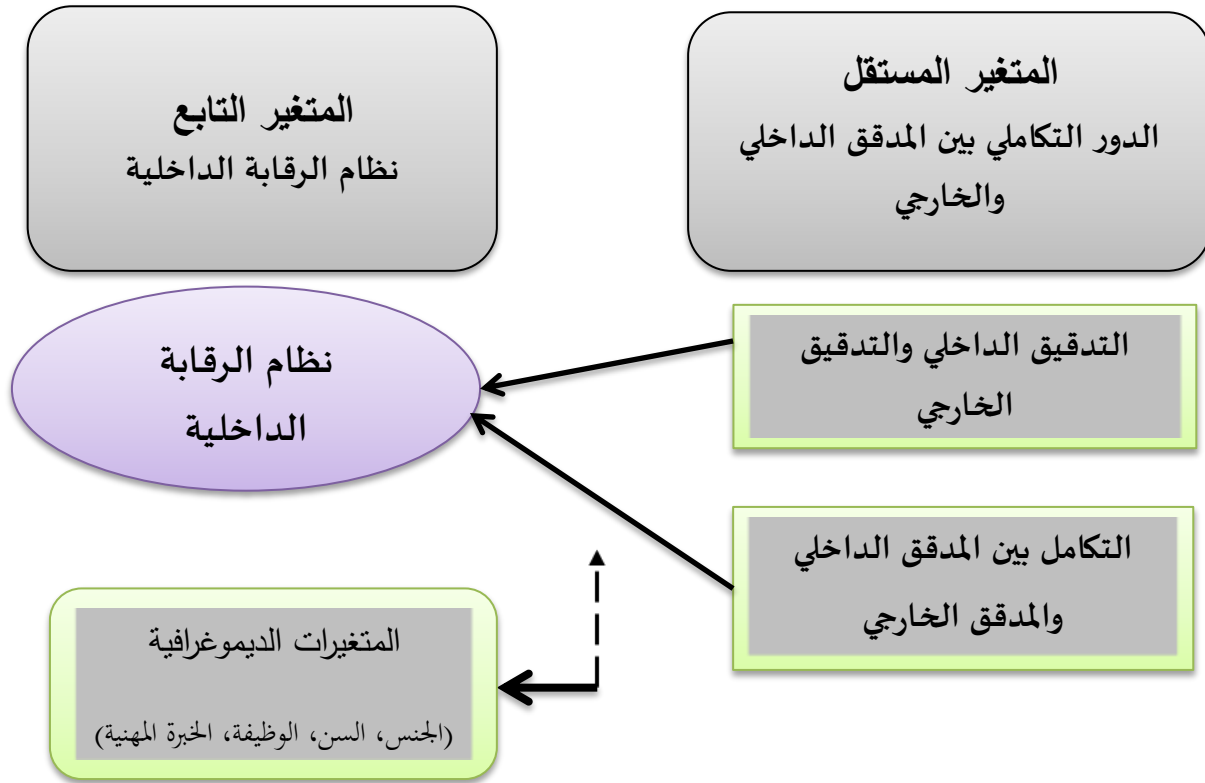
المطلب الأول: تخطيط وتصميم الدراسة

سننتقل في هذا المطلب إلى نموذج ومجتمع عينة الدراسة، وكذا أسلوب جمع البيانات الأولية.

أولاً: نموذج الدراسة

لتوضيح أثر تفعيل الدول التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية، حيث تطرقنا إلى أهم الأبعاد والأكثر استعمالاً، في حين تم صياغة متغيرات الدراسة في النموذج التالي:

الشكل رقم (04): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عناصر المشكلة أو الظاهرة، ومن خلال دارستنا فإن مجتمع الدراسة يتكون من موظفي القطاع البنكي بولاية الأغواط بالإضافة إلى عينة من خبراء في مجال المحاسبة والتدقيق، وبهدف إجراء الدراسة تم وضع استبيان ورقي على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في الأطراف التالية:

محافظ الحسابات: حسب القانون 10-1 المتعلق بمهن المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، في حين "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة وانتظام حسابات الشركات والهيئات ومطابقتها تماما بموجب أحكام التشريع المعمول به، كما يعد

محافظ الحسابات أحد الأطراف الأساسية المهمة بالتحفظ المحاسبي، ذلك باعتباره الطرف المسؤول عن أداء خدمة المراجعة ومراقبة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة من.

المحاسب: يعتبر المحاسب أحد الأطراف الأساسية المهمة بالتحفظ المحاسبي وذلك باعتباره الطرف المعد للقوائم المالية التي يتم مراجعتها وأحد الأطراف المهمة بالتقرير المالي.

خبير محاسبي: هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات. عينة الدراسة هي جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة منهجية أو عشوائية لتمثيل مجتمع الدراسة، ويتم فحص عينة الدراسة لتعميم النتائج على باقي المجتمع.

ثالثاً: أسلوب جمع البيانات الأولية

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به اعتمدنا على مقياس (الاستبيان) لدراسة هذا الموضوع، بحيث قمنا في هذه الدراسة باستخدام طريقة الاستقصاء من خلال الاستبيان في جمع البيانات الأولية وقد تم تصميم الاستبيان وتقسيمه الى قسمين، هما:

- بيانات خاصة حول الموظف تتكون من (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية).
- بيانات حول متغيري الدراسة لكل من الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية، حيث تتكون هذه الأسئلة من (23) سؤال.

المطلب الثاني: أساليب تحليل وقياس ثبات أداة الدراسة

أولاً: أساليب تحليل البيانات:

تم الاستعانة ببرنامج SPSS21 في عملية تفريغ البيانات ومعالجتها وأيضاً في الرسومات البيانية المختلفة، والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة حيث اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل " ألفا كرونباخ" من أجل ثبات أداة الدراسة؛
- التكرارات والنسب المئوية من أجل عرض خصائص العينة ومعرفة مدى موافقة أفرادها على عبارات الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة اتجاهات أفراد العينة؛
- نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة؛
- معامل التحديد لقياس درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

ثانياً: ظروف عملية إعداد وتنفيذ الاستبيان

تم إعداد الاستبيان على مراحل أولها وضع استبيان أولي و عرضه على الأستاذ المشرف وبناءً على آرائه و ملاحظاته تم تصحيح بعض الأخطاء، ومن ثم مراجعتها وتصحيحها، وبعد ذلك تم إعادة صياغة قائمة الأسئلة من جديد بناء على الملاحظات السابقة حتى أصبحت في شكلها الحالي.

وتم تنفيذ هذا الاستبيان انطلاقاً من توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين بالقطاع البنكي بولاية الأغواط بالإضافة إلى عينة من خبراء في مجال المحاسبة والتدقيق، وقد كان حجم العينة مقدر ب (40) استمارة تم الاجابة عليها كاملة، أي ما يعادل نسبة 100%، وبلغ عدد الاستبانات غير الصالحة للتحليل 03 استبانات متمثلة بنسبة 7.5%، في حين المجمل النهائي للاستمارات والصالحة للتحليل متمثلة بنسبة 92.5%، والجدول أدناه يوضح توزيع عينة الدراسة.

الجدول رقم (02): توزيع عينة الدراسة

الاستبانات	المجاب عليها	غير الصالحة للتحليل	النهائي
العدد	40	03	37
النسبة %	%100	%7.5	%92.5

المصدر: من إعداد الطالبين

ثالثاً: قاعدة الاستبيان

تم إعداد الاستبيان بطريقة منهجية ليتلاءم مع احتياجات الدراسة، وقد اعتمدنا في بناء هذه القاعدة على صياغة أسئلة سهلة ومفهومة تتواءم وتتلاءم مع موضوع الدراسة والاجابة كانت تتمثل في مستوى ليكارت الخماسي، والاستعانة ببرنامج SPSS21 بالنسبة للبيانات الخاصة بمحور الدراسة، حيث وصل عدد الأعمدة (23) عمود والأسطر (37) سطر، حيث الأعمدة تمثل المتغيرات والأسطر تمثل عدد الاستمارات المحفوظ بها بعد المراجعة والفرز.

- الجزء الأول من الاستبانة: يتضمن المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالمعلومات العامة عن أفراد البحث وهي (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية).

- الجزء الثاني من الاستبانة: يتضمن المتغيرات (المستقلة) الخاصة بالدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي وهي تشمل محورين وكل محور مكون من مجموعة من الأسئلة تتمثل في:

المحور 1: التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ويشمل العبارات من (01 إلى 10).

المحور 2: التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ويشمل العبارات من (11 إلى 18).

- الجزء الثالث من الاستبانة: يتضمن المتغير التابع الخاص بنظام الرقابة الداخلية ويشمل 05 أسئلة (أنظر الملحق رقم 01).

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس سلم " ليكارت الخماسي " والذي يحتل خمس إجابات، للحصول على مجموع الاستمارات التي تم ترميزها بإعطاء كل رأي قيمة معينة من 01 إلى 05 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): درجات سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالبين

رابعاً: قياس ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

قبل إجراء البحوث واختبار الفرضيات فإنه لا بد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، ويمكن في هذا الصدد اختبار " ألفا كرونباخ " بعد قيامنا بتطبيق ذلك على متغيرات الدراسة (من Q1 إلى Q23)، بواسطة برنامج ال SPSS21، وفي الجدول التالي نبين ما تم الحصول عليه من نتائج.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
مجموع عبارات الاستبيان	23	0.714

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات ال SPSS (أنظر الملحق رقم 02)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل " ألفا كرونباخ " الكلي يساوي (0.714)، ومنه فأداة القياس تتمتع بالثبات فيما يخص عينة الدراسة، ونسبة يمكن قبولها لأغراض التحليل، إذ أنها تجاوزت الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات، مما يعني إمكانية الاعتماد على

الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستقصى منهم عبر الزمن، وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على كل مجتمع الدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الاستبيان وتحليله

سنتطرق في هذا المبحث إلى المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بموضوع البحث والمتمثلة في البيانات الشخصية لموظفي القطاع البنكي بولاية الأغواط، بالإضافة إلى إجراء إحصاءات وصفية لعبارات الاستبيان وكذا اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

أولاً: المعلومات الشخصية

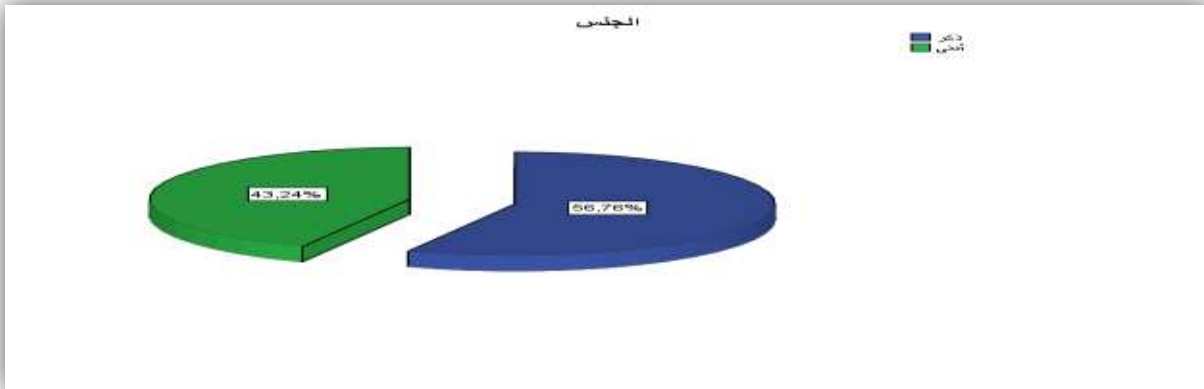
✓ الجنس: من مجموع 37 استمارة تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تكرارات أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	نسبة
ذكر	21	56.8%
أنثى	16	43.2%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات الـ SPSS

الشكل رقم (05): تركيبة عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات الـ SPSS (أنظر الملحق رقم 03)

من خلال الشكل والجدول أعلاه نجد أن جنس الذكور ساهم بشكل كبير جداً في تشكيل أفراد العينة الإحصائية بنسبة 56.8%، بينما الإناث تقدر نسبتهم في العينة بـ 43.2% وهذا يعود إلى أن فئة الذكور تبقى مهيمنة إلى حد ما وذات مسؤولية في مجال البنوك أكثر من الإناث وهذا راجع كذلك إلى عشوائية العينة.

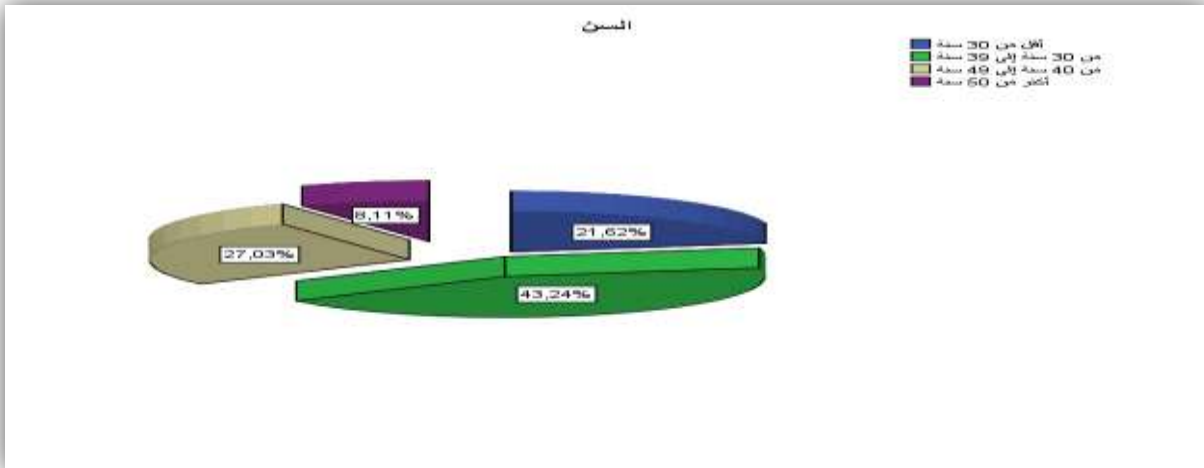
✓ **السن:** من مجموع 37 استمارة تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تكرارات أفراد العينة حسب السن

السن (سنة)	التكرار	النسبة
أقل من 30	8	21.6%
من 30 إلى 39	16	43.2%
من 40 إلى 49	10	27.0%
أكثر من 50 سنة	3	8.1%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات الـ SPSS

الشكل رقم (06): تركيبة عينة الدراسة حسب السن



المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات ال SPSS (أنظر الملحق رقم 04)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن الفئة العمرية الأكثر تعاملًا مع العينة الإحصائية هي الفئة العمرية الذين أعمارهم من 30 سنة إلى 39 سنة وذلك بنسبة 43.2%، ثم تليها فئة الموظفين من 40 سنة إلى 49 سنة بنسبة 27%، وتليها كل منفئة الموظفين الأقل من 30 سنة بنسبة 21.6%، بينما الفئة التي تفوق 50 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 8.1%، وهي أقل نسبة مقارنة بنسب الفئات العمرية الأخرى وهذا راجع إلى أن أغلب العينة الإحصائية التي تم استجوابهم هي فئة الشباب.

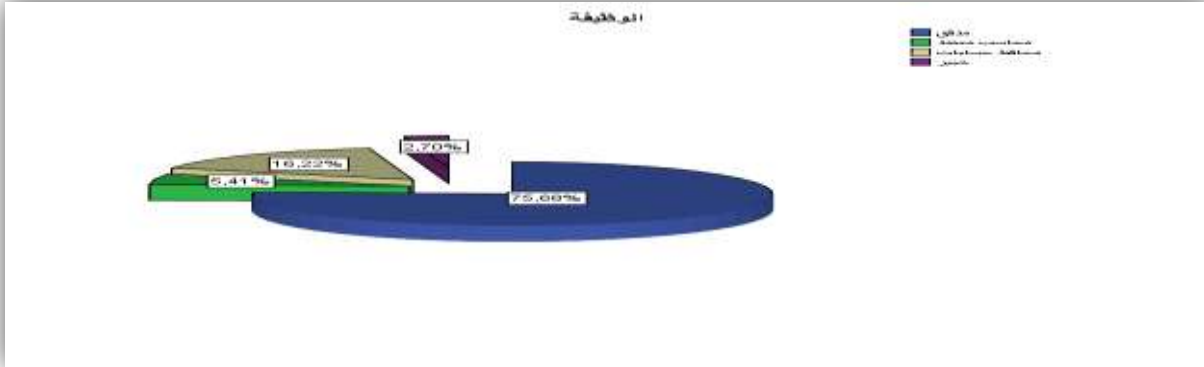
✓ **الوظيفة:** من مجموع 37 استمارة تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تكرارات أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدقق	28	75.7%
محاسب معتمد	2	5.4%
محافظ حسابات	6	16.2%
خبير	1	2.7%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات ال SPSS

الشكل رقم (07): تركيبة عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات ال SPSS (أنظر الملحق رقم 05)

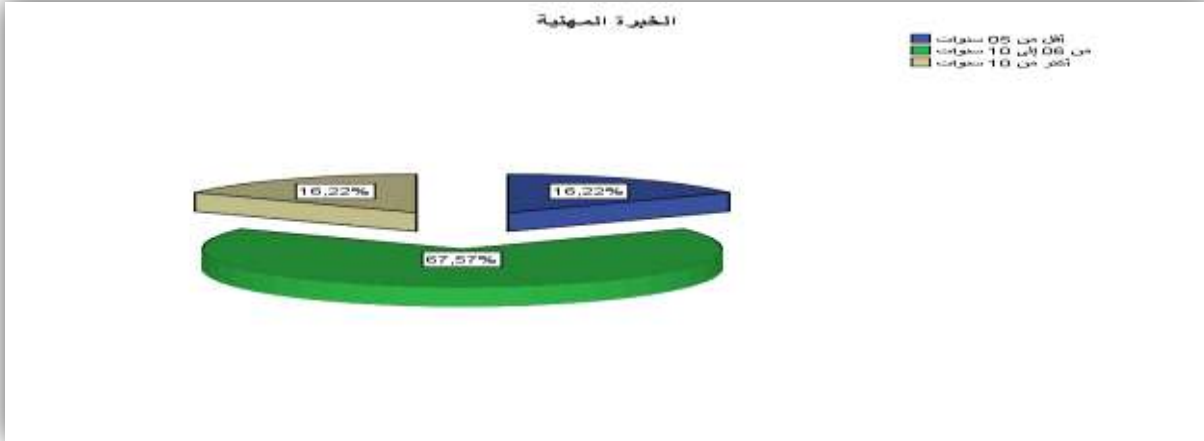
من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فئة المدققين احتلت المرتبة الأولى في تشكيل أفراد العينة الاحصائية، بحيث بلغ عددهم 28 مدقق، إذ تمثل نسبة 75.7% من الحجم الاجمالي للعينة، تليها فئة محافظ الحسابات، بحيث بلغ عددهم 6 أفراد أي بنسبة 16.2%، بينما فئة محاسب معتمد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 5.4%، بحيث جاءت النسبة الأخيرة والمتمثلة في الخبراء المحاسبين بنسبة 2.7%، وهو ما يدل على وجود مستوى عال من الإطارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

✓ الخبرة المهنية: من مجموع 37 استمارة تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تكرارات أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الحالة الاجتماعية	التكرار	نسبة
أقل من 05 سنوات	6	16.2%
من 06 إلى 10 سنوات	25	67.6%
أكثر من 10 سنوات	6	16.2%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات الـ SPSS
الشكل رقم (08): تركيبة عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات الـ SPSS (أنظر الملحق رقم 06)
من خلال الجدول والشكل أعلاه، نجد أن الفئة الغالبة لأفراد العينة الاحصائية تتراوح مدة خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، إذ تمثل نسبة 67.6% من مجموع الأفراد، في حين نجد الذين تتراوح مدة خبرتهم أقل من 5 سنوات والفئة التي تزيد مدة خبرتها عن 10 سنوات جاءت في نفس المرتبة بنسبة 16.2%، وبالتالي معظم الموظفين ذو خبرة مقبولة جداً، وتدل هذه النتائج على أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة سنوات عملية جيدة وأن إجاباتهم تسمح لنا بمعالجة إشكالية بحثنا لما لهم من زاد معلوماتي حول طبيعة الموضوع، وما يمكن استنتاجه من الجداول السابقة للمعلومات الشخصية عن موظفي المؤسسات الاقتصادية هو أن: فئة المدققين تحتل المرتبة الأولى في الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة بنسبة 43.2% والذين لديهم سنوات خبرة تفوق 6 سنوات وهم الأكثر حسب العينة المدروسة.

ثانياً: محاور الدراسة

اعتمدنا في قياس وتحليل تفعيل الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومدى تأثيره على نظام الرقابة الداخلية، على وضع عبارات مقترحة تمحورت أساساً حول أبعاد

الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ثم دراسة نظام الرقابة الداخلية بعد قيامنا بتفريغ بيانات استمارات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS 21.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

لمعرفة مدى موافقة موظفي المؤسسات الاقتصادية على محاور الاستبيان سنقوم باستخراج النسب المئوية والتكرارات لإجابات عينة الدراسة على عبارته كل حسب مقياس " ليكارت" الخماسي كما سنقوم باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الاتجاه (أنظر الملحق رقم 07)، الذي على أساسه نجد اتجاه الفرضية، ونظرا لاستخدامنا لمقياس (Likert) الخماسي فإن الأمر يستلزم تحديد خمس مجالات يمكن للمتوسط الحسابي أن يقع بينها، حيث يمكن تحديد هذه المجالات وفقا للمعادلة التالية:

طول الفئة = (القيمة العليا للبديل - القيمة الدنيا للبديل) / عدد المستويات

طول المدى: $4 = 1 - 5$

متوسط المدى: $0.8 = 5/4$

تم إضافة هذه القيمة (0.8) إلى أقل قيمة في المقياس وهي قيمة الواحد الصحيح "1" وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول كل فئة، وذلك بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مجالات المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاه العام للعبارات

المجال	الاتجاه العام
[1.8 - 01]	غير موافق بشدة
[2.6 - 1.81]	غير موافق

محايد	] 3.4 - 2.61]
موافق	] 4.2 - 3.41]
موافق بشدة	] 05 - 4.21]

المصدر: من إعداد الطالبين

أولاً: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

الجدول رقم (10): الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بمحور " التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي "

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
01	التدقيق الداخلي في البنك يسهم في تقييم إدارة الجودة	3.51	.730	موافق
02	للتدقيق الداخلي القدرة على اقتراح التحسينات لتطوير فاعلية الأنظمة	4.05	1.20	موافق
03	يتأكد المدقق الداخلي من كل السجلات للتأكد من صحة المعلومات	4.00	1.05	موافق
04	للتدقيق الداخلي دور في تقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة	3.95	.810	موافق
05	للتدقيق الداخلي دور في التأكد من عمل نظام الجودة من خلال المدقق الداخلي	4.08	.590	موافق
06	يتم الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي لمعرفة مدى كفاءة نظام الجودة في البنك	53.7	1.36	موافق
07	يتابع المدقق الداخلي توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة	3.73	1.07	موافق

08	يعمل المدقق الخارجي على تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة	423.	920.	محايد
09	يعمل المدقق الخارجي على ابدأ الرأي الموضوعي المحايد في شكل تقرير مراجعة شامل ومفصل لنتائج عملية التدقيق	43.7	1.12	موافق
10	يعمل المدقق الخارجي على انشاء نظام رقابة داخلية في المؤسسة في حال عدم توفره	3.95	.780	موافق
المجموع		3.79	0.28	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يقدر بـ 3.79 والذي يميل إلى مجال الموافقة، وبانحراف معياري 0.28، وهذا دلالة على وجود تجانس (تقارب) في الإجابات، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية من 3.24 إلى 4.08، حيث كانت العبارة 05 هي الأكثر موافقة بمتوسط حسابي قدره 4.08، وأقلها العبارة 08 بمتوسط حسابي قدره 3.24 وباتجاه محايد، كما تعتبر العبارة 06 هي الأقل تجانسا في إجابات المستقصين بانحراف معياري قدره 1.36، أما العبارة 05 هي الأكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 0.59، أي أن معظم الأفراد المستقصي منهم يرون بأن للتدقيق الداخلي دور في التأكد من عمل نظام الجودة من خلال المدقق الداخلي وله القدرة على اقتراح التحسينات لتطوير فاعلية الأنظمة، في حين أنه يتأكد من كل السجلات للتأكد من صحة المعلومات.

الجدول رقم (11): الإحصاءات الوصفية للعبارات المتعلقة بمحور "التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي"

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
11	لكل من المدقق الداخلي والخارجي معرفة كافية بالمعايير المهنية	3.78	0.67	موافق
12	يعمل المدقق الداخلي والخارجي على التواصل بينهما لمناقشة التطورات وحل المشكلات الحاصلة	3.70	1.10	موافق
13	بالتعاون فيما بينهما يساعد المدقق الداخلي من مهمة المدقق الخارجي	3.73	1.12	موافق
14	عدم التوافق بين المدقق الداخلي والخارجي يمكن ان يعيق كل منهما عمل الآخر	3.68	1.05	موافق
15	يعمل المدقق الخارجي على تقديم توصيات لتحسين أداء عمل المدقق الداخلي	3.84	0.80	موافق
16	من خلال التكامل بينهما يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي باي أمور لفتت انتباهه	3.41	0.98	موافق
17	التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يحقق تغطية اشمل لعملية التدقيق	3.78	0.53	موافق
18	يساعد التكامل بينهما على عدم تكرار العمل ومنع الازدواجية وتكرار أعمال التدقيق والمراجعة والتغطية لكافة أنشطة المؤسسة	4.16	0.68	موافق
المجموع		3.76	0.51	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يقدر بـ 3.76 والذي يميل إلى مجال الموافقة، وبانحراف معياري 0.51، وهذا دلالة على وجود تجانس (تقارب) في الإجابات، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية من 3.41 إلى 4.16، حيث كانت العبارة 18 هي الأكثر موافقة بمتوسط حسابي قدره 4.16، وأقلها العبارة 16 بمتوسط حسابي قدره 3.41 وباتجاه موافق، كما تعتبر العبارة 13 هي الأقل تجانسا في إجابات المستقصين بانحراف معياري قدره 1.12، أما العبارة 17 هي الأكثر تجانسا بانحراف معياري قدره 0.53، أي أن معظم الأفراد المستقصي منهم يرون بأن التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يساعد على عدم تكرار العمل ومنع الازدواجية وتكرار أعمال التدقيق والمراجعة والتغطية لكافة أنشطة المؤسسة، في حين يعمل المدقق الخارجي على تقديم توصيات لتحسين أداء عمل المدقق الداخلي

ثانيا: قياس الأهمية النسبية لأبعاد ومتغيرات الدراسة: نوضح الأهمية النسبية لأبعاد ومتغيرات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول متغيرات وأبعاد الدراسة

الانحراف المعياري		المتوسط الحسابي (Median)		الأبعاد	الترتيب	متغيرات الدراسة وأبعادها
0.36	0.28	3.77	3.79	التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	1	الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي
	0.51		3.76	التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق والخارجي	2	
0.45		3.83		نظام الرقابة الداخلية		

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات الـ SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع أفراد عينة الدراسة موافقين على الأبعاد المتعلقة بتفعيل الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي إذ أن المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد المتغير المستقل قدر بـ 3.77، حيث يقع ضمن المجال [3.41....4.2]، وفي هذا الصدد نشير إلى أن الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي في المؤسسات الاقتصادية يركز بشكل كبير على بعد التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.79، يليها بعد التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمتوسط حسابي قدره 3.76، وبانحراف معياري يقدر بـ 0.36، وهذا دلالة على وجود تجانس (تقارب) في الإجابات.

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (نظام الرقابة الداخلية)

الجدول التالي يوضح متوسط وانحراف عبارات نظام الرقابة الداخلية

الجدول رقم (13): المتوسط وانحراف عبارات نظام الرقابة الداخلية

رقم العبارة	عبارات المتغير التابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
19	التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على التأكيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية	3.77	.360	موافق
20	التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على تقييم نظام الرقابة وتحديد نقاط قوته وضعفه	3.78	.750	موافق
21	التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على فعالية أداء الرقابة السابقة واللاحقة	3.78	.530	موافق
22	يعتمد التكامل في نظام الرقابة بين المدقق الداخلي والخارجي على معيار 65	3.81	.510	موافق
23	يعتمد التكامل في نظام الرقابة بين المدقق الداخلي	3.95	.620	موافق

			والخارجي على معيار 55	
المجموع		3.83	0.45	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع العبارات تشير إلى الاتجاه الموافق، ونلاحظ بأن المتوسط الحسابي لجميع العبارات يتجه إلى موافق، وقدر بـ 3.83 حيث يقع ضمن المجال [3.41....4.2]، حيث تراوحت القيم من 3.77 إلى القيمة 3.95، ومن خلال الانحرافات المعيارية نلاحظ انسجام اتجاه إجابات عينة الدراسة حول تفعيل الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية، في حين قدر الانحراف المعياري لمجمل العبارات بـ 0.45 وهذا دلالة على وجود تجانس (تقارب) في الإجابات.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بعد أن تطرقنا لنتائج التحليل الإحصائي للمتوسط الحسابي والاتجاه العام لآراء أفراد العينة سنقوم باختبار الفرضيات عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية

❖ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

بهدف معرفة مدى صحة الفرضية الرئيسية قمنا بالبحث في أثر العلاقة بين الظاهرتين المدروستين، أي وجود أو عدم وجود أثر بين الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك بإجراء إحصاءات وصفية لمحاوَر الدراسة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الاستعانة بمعامل التحديد وعلى أساسه نجد اتجاه الفرضية، ونتأكد من صحة وثبوت الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

Ho: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

ولقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الانحدار الأحادي لأثر الدور التكاملي بين المدقق

الداخلي والخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية

المتغيرات المستقلة X	المتغير التابع Y	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	معامل الارتباط	قيمة f	قيمة a
أبعاد الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي	نظام الرقابة الداخلية	0.593	0.003	0.225	0.474	10.157	1.599

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 08)

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل التحديد (0.225) أي بنسبة 22.5% مما يعني أن هناك وجود أثر بين الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية، ونلاحظ أن قيمة R^2 تكفي للحكم بملائمة النموذج للبيانات حيث يتم اختبار ذلك النموذج، أي أن التغيير في نظام الرقابة الداخلية سببه التغيير في أبعاد الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي، ونظرا لأن قيمة $(F=10.157)$ المحسوبة أكبر من قيمتها

الجدولية ($F=4.17$) والقيمة الاحتمالية ($\text{sig}=0.003$) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ($\alpha=$)، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

في حين يمكن تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية كما يلي:

تكتب معادلة النموذج الخطي البسيط: $Y=a+bX$

$$X0.593+ 1.599Y=$$

Y : تمثل المتغير التابع (نظام الرقابة الداخلية)؛

X : تمثل أبعاد المتغير المستقل (الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والخارجي).

ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية

لاختبار الفرضيات الفرعية نستخدم الانحدار الخطي البسيط، وذلك باعتبار المتغيرات المستقلة التالية:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الانحدار الأحادي لأثر التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية

المتغير التابع نظام الرقابة الداخلية	المعامل A	قيمة t	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد
الثابت	1.953	2.002	0.053	0.097
المتغير المستقل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	0.496	1.936	0.061	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 09)

فبمقارنة $Sig = 0.061$ مع $\alpha = 0.05$ نجد أن Sig أكبر من α وبالتالي: نرفض الفرضية البديلة $H1$ ونقبل الفرضية الصفرية $H0$ القائلة بأنه: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$.

يمكن تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين بعد التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية كما يلي:

تكتب معادلة النموذج الخطي البسيط: $Y = a + bX$

$$X1496 + 0.1953Y =$$

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

$H0$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.05)$.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الانحدار الأحادي لأثر التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية

المتغير التابع	المعامل	قيمة t	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد
الثابت	2.141	4.324	0.000	
المتغير المستقل				
التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	0.451	3.458	0.001	0.255

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 10)

فبمقارنة $\text{Sig} = 0.001$ مع $\alpha = 0.05$ نجد أن Sig أقل من α وبالتالي: نقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
يمكن تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين بعد التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ونظام الرقابة الداخلية كما يلي:

تكتب معادلة النموذج الخطي البسيط: $Y = a + bX$

$$Y = 2.141 + 0.451X$$

ومنه نستنتج الجدول التالي المتعلق بملخص الفرضيات:

الجدول رقم (17): ملخص الفرضيات

النتيجة	الفرضية	رقم الفرضية
مرفوضة	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.	01
مقبولة	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.	02

المصدر: من إعداد الطالبين

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لاختبار هذه الفرضية قمنا بإجراء اختبار العينات المستقلة (Independent t-test) لعينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، كذلك تم استخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة (03) متوسطات أو أكثر.

H₀: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية).

H₁: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية).

ويمكن تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية:

1- الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد العينة في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى متغير الجنس، ولاختبار هذه الفرضية قمنا بإجراء اختبار العينات المستقلة باستعمال معامل (Independent t-test) ، وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): اختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	قيمة t	درجة الحرية	قيمة f	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	في تحسين المتغير	
0.939	-0.572	35	0.006	0.48	3.80	ذكور	الجنس
				0.42	3.88	إناث	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 11)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة (sig=0.939) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$),

وبالتالي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل اختبار باقي الفرضيات التي تتضمن أكثر من مجموعتين (السن، الوظيفة، الخبرة المهنية) قمنا باستخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وكانت النتائج حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (19): اختبار تحليل التباين (ANOVA) للفروق بين متوسط إجابات أفراد العينة وفقا لمتغيرات (السن، الوظيفة، الخبرة المهنية)

العوامل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	3.387	07	0.484	0.564	779.0
	داخل المجموعات	24.883	29	858.0	–	
	المجموع	28.270	36	–	–	
الوظيفة	بين المجموعات	6.973	07	0.996	1.429	232.0
	داخل المجموعات	20.217	29	697.0	–	
	المجموع	27.189	36	–	–	
الخبرة المهنية	بين المجموعات	1.450	07	207.0	0.569	775.0
	داخل المجموعات	10.550	29	364.0	–	
	المجموع	12.000	36	–	–	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (أنظر الملحق رقم 12)

2-الفرضية الفرعية الثانية: بالنسبة لمتغير السن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (sig= 0.779) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، فهذه النتائج تقضي قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير السن.

3-الفرضية الفرعية الثالثة: بالنسبة لمتغير الوظيفة نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (sig= 0.232) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، فهذه النتائج

تقتضي قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي: **لا توجد** فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الوظيفة.

4-الفرضية الفرعية الرابعة: بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة (sig= 0.775) وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، فهذه النتائج تقتضي قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي: **لا توجد** فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية) عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا للجانب التطبيقي من الدراسة، حيث حاولنا إسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي لدى عينة من موظفي القطاع البنكي بالإضافة إلى عينة من خبراء في مجال المحاسبة والتدقيق، وقد قمنا بمعالجة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ثم قمنا باختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتحصل عليها، حيث توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات المطروحة، والمتمثلة في وجود أثر لتفعيل الدور التكاملي بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي كمتغير مستقل للدراسة ببعديه، على نظام الرقابة الداخلية الذي يمثل المتغير التابع في هذه الدراسة، كما تبين لنا كذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها فإن التدقيق الداخلي وظيفة مهمة داخل المؤسسة بدوره البارز فهو يمنح لها اكبر حماية لممتلكاتها و حقوقها خصوصا مع كبر حجمها وذلك حفاظا على بقائها و استمرارها, كما يهتم التدقيق الداخلي كذلك بتحسين الأداء المالي للمؤسسة و ذلك من خلال معالجة و تدقيق على الخدمات التي تقدمها لها من خلال اكتشاف أخطاء أو إهمال أو حتى الغش و التلاعب، و الحالات التي يتطلب تحسينها و مرا جعتها من خلال فحصه للقوائم المالية و التقارير و تحسين فعاليتها و كفاءة المؤسسة باستخدام القواعد و المؤشرات و تقييم أدائها المالي.

وباعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي هي مدخلات التدقيق ونظرا لأهمية والدور الكبير الذي تلعبه مهنة التدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسة حيث أن أهم ما يميز هذه المهنة هو تحملها لمسؤولية أمام كل من يستفيد من خدمات التدقيق وعليه فهو يعطي قيمة مضافة للمؤسسة، فكلما كانت عملية التدقيق تتم بأسلوب علمي وحضاري تعززت الثقة وازداد التعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مما يزيد من فعالية هذه المهنة، ولكي نتعرف على نواحي القصور والضعف ومدى قوى المؤسسة الاقتصادية لابد من القيام بعملية التدقيق من جميع النواحي وبحكم أن مهنة التدقيق تحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير لذا يحبز أن تشكل لجنة تسمى لجنة تكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على غرار لجنة التدقيق أي تشكيل وحدة أو نشاط يسمى التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي داخل المؤسسة الاقتصادية على غرار وحدة أو شعبة التدقيق المالي حيث يعمل فيها مختصون أكفاء يهتمون بتحقيق التعاون بينهما نظرا لأهمية الكبيرة لهذه الوحدة حيث يتم من خلال هذه الوحدة خلق الانسجام في تنفيذ الممارسات المختلفة داخل المؤسسات

ومن خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والميداني في الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- 5- : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير السن.
- 6- : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الوظيفة.
- 7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اتجاهات أفراد عينة الدراسة في تحسين نظام الرقابة الداخلية تعزى لمتغير الخبرة المهنية.
- 8- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية)

قائمة المراجع

أولاً: الكتب :

- 1- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2001،
- 2- خالد راغب الخطيب و رافعي خليل محمود، الأصول العلمية و العملية للتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان 1998
- 3- رجب السيد عبد الفتاح محمد الصحن، أصول التدقيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
- 4- سيد الهواري، إدارة البنوك، دراسة في الأساسيات، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987
- 5- شيراز محمد خضر، التدقيق الداخلي، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن
- 6- طارق طه، إدارة البنوك، "نظم المعلومات المصرفية" دار الكتب، الإسكندرية، 2000
- 7- عبد الفتاح محمد الصحن، أسس التدقيق العملية والعلمية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991
- 8- عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998
- 9- عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998
- 10- عبد الفتاح الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1998،
- 11- قاسم عمر، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سن أولى ماستر، تخصصي تدقيق ومراقبة التدبير وجباية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار
- 12- محمد السيد سرايا وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعميم الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010

13- محمد سعيد سلطان، عبد الغفارحنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 1989،

14- نواف محمد و عباس الرماحي، تدقيق المعاملات المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1999

ثانيا : مذكرات

1- أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل " المعايير الدولية للمرجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية" ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، 2006-2007 بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا -سطيف -الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمق، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف -الجزائر، 2010-2011

2- بوسماحة محمد، معايير التدقيق وتطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1991

3- ناجدي إيمان، التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم، 2019/2020،

ثالثا : مجالات

1- ساكار ظاهر عمر أمين، تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2 العدد 2، 2012،

رابعا : الكتب باللغة الأجنبية

- 1- KPMG : "Guide des banques et les établissements Financiers en Algérie ". 2012
- 2- Reda Khalassi, L'AUDIT INTERNE –AUDIT OPERATIONNEL– Technique ,Méthodologie ,Contrôle interne, 3ème, Houma édition, Alger
- 3- Reda Khalassi, L'AUDIT INTERNE –AUDIT OPERATIONNEL– Technique, op.cit

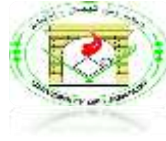
الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



استمارة استبيان

هذه الاستمارة تندرج ضمن مشروع أولي مقدم لنيل شهادة الماستر

في تخصص محاسبة وتدقيق

بغنوان:

تفعيل الدور التكاملي بن المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية

إعداد الطالبين:

كريم بومناد

دحام عبد الحق

العام الجامعي 2022/2023

الملاحق

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس : ذكر ☐ انثى ☐
2. السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐
من 40 إلى 49 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐
3. الوظيفة: مدقق ☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ خبير ☐
4. الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات ☐ من 06 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

العبارة					البدائل
					موافق بشدة
					موافق
					محاييد
					غير موافق
					غير موافق بشدة
المحور الثاني : التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي					
التدقيق الداخلي في البنك يسهم في تقييم إدارة الجودة					
للتدقيق الداخلي القدرة على اقتراح التحسينات لتطوير فاعلية الأنظمة					
يتأكد المدقق الداخلي من كل السجلات للتأكد من صحة المعلومات					
للتدقيق الداخلي دور في تقويم الكفاءة الاقتصادية والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة					
للتدقيق الداخلي دور في التأكد من عمل نظام الجودة من خلال المدقق الداخلي					

الملاحق

					يتم الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي لمعرفة مدى كفاءة نظام الجودة في البنك
					يتابع المدقق الداخلي توصياته المتعلقة بالانحرافات المكتشفة والمخاطر المحتملة
					يعمل المدقق الخارجي على تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة
					يعمل المدقق الخارجي على ابدأ الرأي الموضوعي المحايد في شكل تقرير مراجعة شامل ومفصل لنتائج عملية التدقيق
					يعمل المدقق الخارجي على انشاء نظام رقابة داخلية في المؤسسة في حال عدم توفره
					المحور الثالث: التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي
					لكل من المدقق الداخلي والخارجي معرفة كافية بالمعايير المهنية
					يعمل المدقق الداخلي والخارجي على التواصل بينهما لمناقشة التطورات وحل المشكلات الحاصلة
					بالتعاون فيما بينهما يساعد المدقق الداخلي من مهمة المدقق الخارجي
					عدم التوافق بين المدقق الداخلي والخارجي يمكن ان يعيق كل منهما عمل الآخر
					يعمل المدقق الخارجي على تقديم توصيات لتحسين أداء عمل المدقق الداخلي

الملاحق

				من خلال التكامل بينهما يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي باي أمور لفتت انتباهه
				التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يحقق تغطية اشمل لعملية التدقيق
				يساعد التكامل بينهما على عدم تكرار العمل ومنع الازدواجية وتكرار أعمال التدقيق والمراجعة والتغطية لكافة أنشطة المؤسسة
				المحور الثالث: نظام الرقابة الداخلي (التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي)
				التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على التأكيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية
				التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على تقييم نظام الرقابة وتحديد نقاط قوته وضعفه
				التكامل بين المدقق الداخلي والخارجي يعمل على فعالية أداء الرقابة السابقة واللاحقة
				يعتمد التكامل في نظام الرقابة بين المدقق الداخلي والخارجي على معيار 65
				يعتمد التكامل في نظام الرقابة بين المدقق الداخلي والخارجي على معيار 55

وشكرا على حسن تعاونكم

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	37	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,714	23

الملاحق

الملحق رقم 03

Frequencies

Statistics

الجنس

N	Valid	37
	Missing	0

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	21	56,8	56,8	56,8
أنثى	16	43,2	43,2	100,0
Total	37	100,0	100,0	

الجنس

ذكر
أنثى



الملحق رقم 04

Frequencies

الملاحق

Statistics

السن

N	Valid	37
	Missing	0

السن

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 30 سنة	8	21,6	21,6	21,6
من 30 سنة إلى 39 سنة	16	43,2	43,2	64,9
Validه من 40 سنة إلى 49 سنة	10	27,0	27,0	91,9
أكثر من 50 سنة	3	8,1	8,1	100,0
Total	37	100,0	100,0	

السن

أقل من 30 سنة
من 30 سنة إلى 39 سنة
من 40 سنة إلى 49 سنة
أكثر من 50 سنة



الملحق رقم 05

Frequencies

الملاحق

Statistics

الوظيفة

N	Valid	37
	Missing	0

الوظيفة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مدقق	28	75,7	75,7	75,7
محاسب معتمد	2	5,4	5,4	81,1
محافظ حسابات	6	16,2	16,2	97,3
خبير	1	2,7	2,7	100,0
Total	37	100,0	100,0	



الملحق رقم 06

Frequencies

الملاحق

Statistics

الخبرة المهنية

N	Valid	37
	Missing	0

المهنية الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
سنوات 05 من أقل	6	16,2	16,2	16,2
سنوات 10 إلى 06 من	25	67,6	67,6	83,8
سنوات 10 من أكثر	6	16,2	16,2	100,0
Total	37	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

سنوات 05 من أقل
سنوات 10 إلى 06 من
سنوات 10 من أكثر



الملحق رقم 07

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
--	---	---------	------------

الملاحق

Q1	37	3,51	,731
Q2	37	4,05	1,201
Q3	37	4,00	1,054
Q4	37	3,95	,815
Q5	37	4,08	,595
Q6	37	3,75	1,367
Q7	37	3,73	1,071
Q8	37	3,24	,925
Q9	37	3,74	1,122
Q10	37	3,95	,780
AX1	37	3,7973	,28625
Q11	37	3,78	,672
Q12	37	3,70	1,102
Q13	37	3,73	1,122
Q14	37	3,68	1,056
Q15	37	3,84	,800
Q16	37	3,41	,985
Q17	37	3,78	,534
Q18	37	4,16	,688
AX2	37	3,7601	,51063
X	37	3,7787	,36552
Q19	37	3,78	,750
Q20	37	3,78	,534
Q21	37	3,81	,518
Q22	37	3,95	,621
Q23	37	3,86	,948
Y	37	3,8378	,45665

الملاحق

N valide (listwise)	37		
---------------------	----	--	--



الملحق رقم 08

Régression

Récapitulatif des modèles

الملاحق

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,474 ^a	,225	,203	,40773

a. Valeurs prédites : (constantes), X

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1,689	1	1,689	10,157	,003 ^b
1 Résidu	5,818	35	,166		
Total	7,507	36			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), X

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,599	,706		2,266	,030
1 X	,593	,186	,474	3,187	,003

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم 09

Régression

Récapitulatif des modèles

الملاحق

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,311 ^a	,097	,071	,44015

a. Valeurs prédites : (constantes), AX1

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	,726	1	,726	3,749	,061 ^b
Résidu	6,781	35	,194		
Total	7,507	36			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), AX1

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,953	,976		2,002	,053
AX1	,496	,256	,311	1,936	,061

a. Variable dépendante : Y

الملحق رقم 10

Régression

Récapitulatif des modèles

الملاحق

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,505 ^a	,255	,233	,39984

a. Valeurs prédites : (constantes), AX2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1,911	1	1,911	11,956	,001 ^b
Résidu	5,596	35	,160		
Total	7,507	36			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), AX2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	2,141	,495		4,324	,000
AX2	,451	,131	,505	3,458	,001

a. Variable dépendante : Y

Test-t

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Y	ذكر	21	3,8000	,48580	,10601
	أنثى	16	3,8875	,42564	,10641

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
Y	Hypothèse de variances égales	,006	,939	-,572	35	,571	-,08750	,15297	-,39805	,22305
	Hypothèse de variances inégales			-,583	34,248	,564	-,08750	,15020	-,39267	,21767

A 1 facteur

ANOVA à 1 facteur						
		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
السن	Inter-groupes	3,387	7	,484	,564	,779
	Intra-groupes	24,883	29	,858		
	Total	28,270	36			
الوظيفة	Inter-groupes	6,973	7	,996	1,429	,232
	Intra-groupes	20,217	29	,697		
	Total	27,189	36			
الخبرة المهنية	Inter-groupes	1,450	7	,207	,569	,775
	Intra-groupes	10,550	29	,364		
	Total	12,000	36			